

قضية الإتياع بين الحركات والحروف

دراسة نحوية صرفية

دكتور

محمود أحمد شحاته حسانين

كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - جرجا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على من جاء بالحجج البينات ، وعلى آله وصحابه الذين نالوا بطاعة الله ورسوله أعلى الدرجات .

وبعد

فقد سألت وسمت كثيرا عن أشياء تحتاج في الإجابة عليها إلى دقة وتعليل ، ومن هذا إعراب " امرئ " لم جاء في حالة الرفع بضم الراء والهمزة ، وفي حالة النصب بفتحهما معا وفي حالة الجر بكسرهما معا ؟ .

ومنها : الأمر والمضارع المجزوم من نحو " عض " ، و

" رد " ، و " فر " . كيف ينطق بحركة آخره وما

السبب في ذلك ؟

ومن هذا : أنني سألت نفسي كثيرا عن إعراب قوله تعالى :

﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾

لم لم يُرفع المضارع مع أن " لا " نافية ؟

وما المانع أن يقال " لا تَأْمَنَّا " ؟

ورجعت إلى كتب القراءات والتفاسير التي وقعت بين يدي
فلم أجد أكثر من إنها قرئت بالإدغام مفتوحة ، إما من غير
روم ولا إشمام ، أو مع الإشارة إلى الروم أو الإشمام ولم أجد
تعليلًا لسبب الإدغام .

ومن هذا إعراب قوله تعالى ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾

لم جاءت الراء منصوبة مع أن " لا " ناهية أو نافية ، وعلى
هذا فكان ينبغي جزم الفعل أو رفعه ؟

فما السر في اختيار نصب الراء ؟

وأذكر أنني وأنا في السنه الرابعة في كلية اللغة العربية ،
سألت أستاذي الذي كان يشرح لنا " إعراب الفعل " وكان
من أفاضل العلماء الذين لا غبار عليهم علما وخلقا عن هذه
الآية فقال : إن ذلك للإدغام ، ولم أفهم ما أراده - في ذلك
الوقت - كما أنني لم أجرؤ على طلب البيان والإيضاح .

وكذلك قراءة: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ وما نسمعه اليوم كقولهم :

" رغيف " و " سعيد " ، و " شريف " و " جديد " و " محسن " و
" متعب " ونحو ذلك .

هل لذلك وجه في العربية ، وهل كله صواب وما السر في
ذلك ؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي سأل عنها بعض الطلاب
والزملاء، وما ورد على الخواطر .
كل هذا ونحوه تمنيت على الله - تعالى - : أن أجد له جوابا
شافيا كافيا .

وشاءت إرادة الله - تعالى - أن أجد ضالتي المنشودة -
زمننا طويلا - في قضية الإتياع التي أراحتني - كثيرا - من ثورة
ذهنية كانت تعتادين حيننا فحيننا . وقد رأيت أن الإتياع تناول
مسائل نحوية وصرفية ، وأن تأثيره وتأثره دار بين الحركات
والحروف ، لذا جعلت عنوان البحث :
" قضية الإتياع بين الحركات والحروف ، دراسة نحوية
صرفية " .

وقد حاولت تنسيق البحث على أن يكون الإتياع بين
الحركات ، شاملا للضم والفتح والكسر ، إلا أنني رأيت هذا
ربما يشتت ذهن القارئ الكريم ، وذلك بتشتت بعض
المسائل ، حيث إن بعض الكلمات تأثرت بالإتياع في أكثر
من حركة ، كما في قراءة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، بضم الدال
واللام ، وبكسرهما ، وعلى هذا سُدَّ كَرُّ المسألة في أكثر من
موطن ، ولا شك أن في ذلك تشتيتا للمسألة وللقارئ أيضا ،

فرايت، أن من التيسير أن يتقسم البحث إلى: الإتياع بين الحركات في كلمة، ثم الإتياع بين الحركات في أكثر من كلمة -- وهذا يشمل ما جاء بين كلمتين أو أكثر - ثم الإتياع بين الحروف.

وعند تساوى أسباب تقديم بعض المسائل على بعض - داخل المبحث الواحد - أراعي الترتيب المعهود لدى كتب شرح الألفية، فأقدم النحو على الصرف ، مراعيًا الترتيب المنهجي المعهود لأبواب النحو والصرف.

وفي الإتياع بين الحركات في كلمة رتبت مسائله على حسب ترتيب الميزان الصرفي للكلمة، فبدأت بتقديم الإتياع في الفاء ثم في العين ، ثم في اللام ، وأعقبت ذلك بالإتياع فيما بدأ بحرف زائد، نحو: "مغيرة" ، و"منقن" .

ثم أفردت المبحث الثاني للإتياع في حركة همزة الوصل مع الفعل ، لأنه جاء في كلمة واحدة، ولما رأيت انه لا يشارك النوع الذي قبله ، جعلت له مبحثًا مستقلًا .

ثم ذكرت بعد ذلك بعد ذلك: الإتياع بين أكثر من كلمتين ، وبدأت بما جاء منه في كلمتين ، كقراءة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ - بضم الدال وبكسرهما - وذكرت بعده: الإتياع

فيما حرك لأجل الساكنين وعملا بما ذكرت : من أنه عند تساوى أسباب التقديم أراعى الترتيب المعهود لدى كتب شرح الألفية.

ثم ذكرت بعده الإتياع في المناهى ، لأن ذلك التركيب لا يتم إلا مع أكثر من كلمتين ، نحو : " يا محمد بن على " .

وفي الإتياع بين الحروف ، رأيت أن أقدم ما زيد فيه "أل" ، ثم ما زيد فيه التنوين . ثم فك ما استحق الإدغام ، لأنني اعتبرت هذا نوعا من الزيادة ، وذكرت بعده ما أبدلت واوه همزة ، ثم ما أبدلت واوه ياء .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ، وأربعة مباحث وخاتمة .

أما المقدمة :

فقد ذكرت فيها السبب الداعي لهذا البحث .

وأما البحث الأول _ فهو :

الإتياع بين الحركات في كلمة - :

فقد اشتمل على ثماني مسائل :

المسألة الأولى :

إتياع حركة الفاء حركة العين ، كما في " لُد " .

المسألة الثانية :

إتباع حركة الفاء حركة العين في نحو : "فعل" و "فعليل"

المسألة الثالثة :

إتباع حركة الفاء ، حركة اللام ، كما في "مرءٍ وفم"

المسألة الرابعة :

إتباع حركة العين حركة الفاء ، كما "فَعَلَات " جمع "

فَعَلَةٌ " اسما .

المسألة الخامسة :

إتباع حركة ما قبل آخر الاسم المعرب حركة الإعراب

كما في : امرئ " ، و "ابن " ، و "الأسماء الستة " على

مذهب سيويه والفراسي .

المسألة السادسة :

إتباع حركة اللام حركة الفاء في المضاعف من المضارع

المجزوم والأمر ، إذا لم يفك الإدغام .

المسألة السابعة :

إتباع حركة اللام حركة أقرب المتحركات إليها كما

في " منذ " ، و " لم يَلِدْه " و " بله " .

المسألة الثامنة :

الإتباع فيما بدئ بحرف زائد ، كما في " مغيرة " ، و
" أجوءك " .

وأما المبحث الثاني : فهو :

الإتباع في حركة همزة الوصل مع الفعل .

وأما المبحث الثالث _ فهو :

الإتباع في أكثر من كلمة _ : فقد اشتمل على ثلاث
مسائل .

المسألة الأولى :

إتباع حركة آخر الكلمة حركة أول الكلمة التي بعدها ،
وعكس ذلك ، كما في قراءة : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾

المسألة الثانية :

الإتباع فيما حرك أجل الساكنين .

المسألة الثالثة :

إتباع المنادى الموصوف بحركة الصفة ، كما في

" يا زيد بن عمر "

وأما المبحث الرابع _ فهو :

الإتباع في الحروف _ فقد اشتمل على خمس مسائل .

المسألة الأولى :

إتباع "اليزيد" لـ " الوليد " ، في زيادة "أل"

المسألة الثانية :

تنوين كلمة إتباعا لأخرى صحبتها

المسألة الثالثة :

إتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق الإدغام.

المسألة الرابعة :

إبدال الواو همزة في كلمة ، إتباعا لهمزة كلمة أخرى

صحتها .

المسألة الخامسة :

إبدال الواو ياء في كلمة ، إتباعا لياء في كلمة أخرى

صحتها .

وأما الخاتمة :

فقد أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وإنه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يستفيع به طلاب العلم ، ويجعله في ميزان الحسنات يوم نلقاه .

وهو حسبي ونعم الوكيل .

دكتور

محمود أحمد شحاته حسانين

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - حرجا

المبحث الأول الإتباع بين الحركات في كلمة المسألة الأولى

إتباع حركة الفاء حركة العين ، كقولهم : " لُدُّ " لغة في
" لدن "

" لدن " من الظروف المبنية في أكثر اللغات ، وهى لأول غاية
زمان كقولك : " ما رأيته من لدن ظهر الخميس " .
أو لأول غاية مكان ، نحو قوله - تعالى - : " وعلمناه من
لدنا علما^(١) " أي : من جهتنا ونحونا^(٢)

وهى مبنية على السكون ، وعلّة بنائها : شبهها بالحرف في
لزوم استعمال واحد ، وهو الظرفية وعدم التصرف وامتناع
الأخبار بها أو عنها^(٣) .

قال ابن يعيش : (فإن قيل : ولم بنيت " لدن " ولم تكن معربة
كـ " عند " ؟

(١) سورة الكهف من الآية : ٦٥

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٢٦٥ ، والهمع : ١ / ٢١٥ ، وراجع شرح التسهيل لابن

مالك : ٢ / ٢٣٦ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٦ ، والتصريح : ٢ / ٤٦

قيل لما لم يتجاوزوا بـ " لدن " حضرة الشيء والقرب منه ،
ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك ، جرت مجرى الحرف
الموضوع بإزاء معنى لا يتجاوزة ، فبنيت لذلك كبنائه^(١) .
ومعربتها قيس تشبيها بـ " عند " وبلغتهم قرىء : " لِينْدِرِ
بُأَسَا شَدِيدَا مِنْ لَدْنَهٗ"^(٢) ، يأسكان الدال واشمامها الضم
وكسر النون ، ووصلها بياء في الوصل ، وهي قراءة أبي بكر
عن عاصم^(٣) .

ويقال في النصب - على هذه اللغة - : لَدْنَهٗ وَلَدْنَهٗ ، ويمكن
أن يكون من هذه اللغة قول الراجز :

تَنْهَضُ الرِّعْدَةَ فِي ظَهْرِي . . مِنْ لَدْنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصْبِ^(٤)

١ - شرح المفصل : ١٢٨ / ٢

٢ - سورة الكهف من الآية : ٢ . وانظر القراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٨٨ ،
والمبسوط في القراءات لآحمد بن الحسين ص ٢٣٣ .

٣ - ينظر التصريح : ٤٦ / ٢ .

٤ - رجز لرجل من طي ، ولم أهدت لاسم قائله .

اللغة : تنتهض : تتحرك . الرعدة : اسم للأرتعاد ، وهو الإرتعاش ، وأرادها الحمى .

والمعنى : أن الحمى تصيبه فيقوم على الأرتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر

والشاهد في قوله : " من لدن " هي " لدن " معربة على لغة قيس ، فهي مكسورة وقبلها

حرف جر .

ويحتمل أن هذا الكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وهي في الأصل مبنية على السكون

من موضعه : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٧ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٨ / ٢ ، =

والغالب اقتران " لدن " بـ " من " ، واستعمالها دون " من " قليل ولذلك لم تخل في القرآن من " من " كقوله -تعالى - : " وهب لنا من لدنك^(١) " و " علمناه من لدنا^(٢) " ^(٣) حكم غدوة إذا وليت " لدن " :-

" لدن " من الظروف التي تلازم الإضافة ، فتجر ما يليها لفظا أو تقديرا ، أو محلا إن كان جملة .
فإن كان ما وليها " غدوة " جاز الجر على القياس ، والنصب ومثال نصب " عدوة " قول الشاعر:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنْتَ لِعَرُوبٍ^(٤)

= والهمع : ٢١٥/١ . والأشجوني : ٢٦٢/٢ . وشرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، وبهامشه فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للشيخ قطة العدوي ص ١٦٣

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٧/٢ ، والارتشاف ٢٦٥/٢ .

١ - سورة آل عمران من الآية : ٨

٢ - سورة الكهف من الآية : ٦٥

٣ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٧/٢ ، والهمع : ٢١٥/١ .

٤ - من الطويل وقائله أبو سفيان بن حرب في يوم أحد . ومزجر الكلب : المكان الذي يطرده إليه ، وأراد به البعد . =

ونصب "غدوة" بـ "لن" إما على التمييز، لأن "لن" في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر - وقد حذف نونها - علم ما سيأتي في لغاتها - فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصارت "لن غدوة" - في اللفظ - كـ "راقودٌ خلا" فنصب غدوة على التمييز بـ "لن" كـ نصب "خلا" بـ "راقود".

أو على التشبيه بالمفعول به، في نحو: "ضاربٌ زيداً" فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل، فعملت عمله.

= والمعنى : مازال مهري بعيدا عنهم من أول النهار إلى آخره .

والشاهد في قوله : " لن غدوة " حيث نصب "غدوة" بعد " لن " إما على التمييز، أو تشبيها بالمفعول به، أو خير لكان المحذوفة.

ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل، ومنهم من جرهما على القياس .

من مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٨\٢، وشرح ابن عقيل: ٢، ٦٨، واهمع: ١

٢١٥\، والاشموني: ٢٦٣\٢، وشرح الشواهد الصغرى للعبي علي هامش

أو يكون النصب على إضمار "كان" واسمها وإبقاء خبرها،
والأصل: لدن كان الوقت غدوة، وعلى هذا فالنصب ليس
ب "لدن" وإنما هو ب "كان" المحذوفة^(١)

ولا ينصب غير "غدوة" مع "لدن" وذلك لكثرة استعمالها
فغيروها عن الجر، فلا تقول - قياسا على "لدن غدوة-: "لدن
بكرة" لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة "لدن غدوة"^(٢).

وحكى الكوفيون رفع " غدوة" بعد " لدن" ، فقيل : هو " بـ
كان " تامة محذوفة ، والتقدير : لدن كان غدوة .

وقيل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لدن وقت هو غدوة
وقيل على التشبيه بالفاعل^(٣) .

والجر هو القياس ، كما تجر سائر الظروف ، وهو الغالب في
الاستعمال^(٤) .

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ٤٧٢، وراجع ابن يعيش: ١٠٢٤، وشرح

التسهيل لابن مالك: ٢٣٨، وشرح ابن عقيل: ٦٨، ٦٩، ١٢، والاشموني: ١٢

٢٦٣

(٢) ينظر ابن يعيش: ١٠٢٤

(٣) ينظر الاشموني: ٢٦٣، ٢٦٤، وراجع شرح ابن عقيل: ٦٩، ١٢

(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ٤٧٢

قال ابن مالك : (وقد التزمت العيب إضافة " لدن " وجر ما
 بينها من الأسماء ، كما يلزم انجرار كل اسم أضيف إليه اسم
 وشد أفرادها ونصب " غدوة " بعدها ، مع جواز جرها على
 القياس .

فإن عطفَ على " غدوة " - بعد أن نُصبت - فحكم
 المعطوف الجر لأن " غدوة " وإن لم تُجر لفظاً ، فهي في
 موضع جر .

وجنوز سعيد بن مسعدة الأخفش : نصب المعطوف ، وهذا
 بعيد من القياس^(١) .

اللغات التي وردت في " لدن " :

ورد في " لدن " - على غير اللغة القيسية - لغات
 أخرى ، ذكر ابن مالك أنها تسع ، وهي : سكون النون مع
 ضم الدال أو فتحها أو كسرها .

أي : يقال : " لَدُنْ " و " لَدَنْ " و " لَدِنْ " .

وكسر النون مع سكون الدال ، وفتح اللام أو ضمها .

أي يقال : " لَدْن " ، و " لُدْن " .

وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام .

أي فيقال : " لُدُنَّ " .

وحذف النون مع سكون الدال ، وفتح اللام أو ضمها .

أي فيقال : " لُدْ " و " لُدُّ " .

وحذف النون مع ضم الدال ، وفتح اللام .

أي فيقال : " لُدُّ " ^(١) .

وزاد أبو حيان ^(٢) عشرة ، وهى : " لَتِ " ، بلام مفتوحة

وتاء مكسورة .

وذكر ابن يعيش ^(٣) " لُدُّ " بضم الفاء والعين ، و " لُدُنَّ "

بفتح اللام والنون وسكون الدال .

و " لدن " هي الأصل ، ومن قال : " لُدُّ " فقد أتبع ضم اللام

ضم الدال بعد حذف النون ، ومن قال : " لُدُنَّ " ، فانه

أسكن العين . ثم حرك الأول بالفتح بعد التقاء الساكنين .

قال في شرح المفصل : (فأما " لُدُنُّ " بفتح الفاء وضم العين ،

فهو الأصل ، لكثرتة وورود التثنية به .

١ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٧ ، والهمع : ١١ / ٢١٥ .

٢ - ينظر الارتشاف : ٢ / ٢٦٥ . والهمع : ١١ / ٢١٥ .

٣ - راجع شرح المفصل : ٢ / ١٢٧ .

ومن قال : " لَدَن " فوجهه : أنه أسكن العين في " لَدَن " ،
 كما أسكنها في " عَضُد " ، و " عَجُز " ، فالتقى بعد الحذف
 ساكنان : الدال والنون ، فحرك الأول بالفتح ، كما حرك
 الأول منهما بالفتح في قولهم " اضربن " ، إذا دخلت النون
 الخفيفة في " اضرب " ... ومن قال " لُد " - بضم الفاء
 والعين - فإنه أتبع الضم الضم ، بعد حذف اللام^(١) .

ومن قال " لَدَن " - بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون
 - فإنه كسر النون لالتقاء الساكنين ، بعد حذف حركة العين
 ، وذلك على أصل التقاء الساكنين .

ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف ،
 كـ " أين " ، و " كيف " .

وأما من قال " لُد " - بسكون الدال وفتح الفاء - فإنه بناه
 على السكون بعد الحذف ، جعلها قائمة بنفسها^(٢) .

١ - شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٧ بتصرف .

٢ - ينظر ابن يعيش : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

المسألة الثانية

إتباع حركة الفاء حركة العين في نحو: "فَعِل" ، و "فَعِيل" مما هو حلقي العين .

"فَعِل" ^(١) - - بفتح الفاء وكسر العين - الحلقي العين ، اسما كان نحو "فَخِذ" و "مَحِك" ^(٢) و "لَعِث" ^(٣) ، أو فعلا نحو "شَهَد" ، و "فَهِمَ" ، و "سَمِمَ" ، يجوز فيه ثلاثة أوجه :
الأول : "فَعِيل" فيقال - فيما سبق ونحوه - : "فَخِذ ، ومَحِك ، ولَعِث" ، و "شَهَدَ وَفَهِمَ وَسَمِمَ" ، بكسر الفاء إتباعا للعين ، وذلك لقوة حرف الحلق ، فجعل ما قبله تابعا له في الكسرة .

وانما عدل فيه من الأخف وهو فتح الفاء إلى الأثقل وهو كسرها ، لأن اللسان - حينئذ - يعمل من جهة واحدة ، وفي هذا تخفيف .

بخلاف الخروج من الفتحه إلى الكسرة ^(٤) .

(١) راجع الكتاب : ١٠٧ \ ٤ .

(٢) بوزن " فرح" : لجوج عسر الأخلاق .

(٣) نقل بطيء .

(٤) ينظر شرح الشافية لقره كار ص ١٣ ، وراجع المناهل الصافية : ٤٩ \ ١ .

والبيان في تصريف الأسماء . ص ٢٤ .

وربما يقبال : حيث كان الغرض التخفيف ، فهلا عكس الأمر؟

أي : فتفتح العين إتباعا لفتح الفاء ، ولا سيما أن الفتحة المبدلة بها الكسرة تقع على حرف الحلق ، الذي يتلهف دائما على الفتح ، إما عليه أو على ما قبله ، وبعد ذلك فتكون فتحتان خيرا من كسرتين .

وهذا الاعتراض يدفع : بأن الفعل الماضي الذي على حد هذه الزنة تماما نحو : " فَهِمَ " و"سَمَّ" ، مما كان مضارعة مفتوح العين أصلا - كما هو الشأن في الأفعال الثلاثية من المغايرة بين عيني الماضي والمضارع - لم يتيسر فيه هذا النوع من التخفيف لأمرين :

الأول : أنه لو فتح عينه ، لزم اتحاد الفتح للعين في الماضي والمضارع ، وكان ذلك على القليل .

الأمر الثاني : حصول اللبس بالماضي المفتوح عينه أصلا ، ومضارعه عرضا لحرف الحلق ، نحو " وهب يهب " بدليل حذف الواو منه ، والواو لا تحذف إلا من المضارع المكسور العين ..

وإذا امتنع في الفعل هذا التخفيف ، فالاسم من باب أولى ،
لأنه عالة على الفعل في التخفيف^(١) .

الوجه الثاني - من الأوجه الجائزة في " فَعِلَ " - : " فَعَلَّ " :
يحذف كسرة العين للتخفيف ، وذلك لاستكراههم الانتقال
من الأخف - وهو الفتحه - إلى الأثقل - وهو الكسرة - في
بناء الثلاثي المطلوب فيه التخفيف بأصل الوضع ، فسكونه
لان السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال إلى السكون ،
وهو أخف فيقال - فيما سبق - " فَخَذُ " ، و " مَحَكُّ " ، و " لَعَثُ " .
وفي الفعل : " شَهَدَ " و " فَهِمَّ " و " سَمَّ " .

الوجه الثالث : " فعل " بسكون العين مع كسر الفاء ، لنقل
حركة العين إليها بعد سلب حركتها ، للخفة أيضا ، لان
الحرف المبتدأ به لقرته أحمل للحركة الثقيلة ، ولكراهية
الانتقال من انفتح الخفيف إلى ما هو أثقل منه ، وهو الكسر .
فيقال - فيما سبق - " فَخَذُ " ، و " مَحَكُّ " ، و " لَعَثُ " ،
وذلك في الاسم وفي الفعل " شَهَدَ " ، " فَهِمَّ " ، " سَمَّ " (٢) .

(١) ينظر تصريف الأسماء للطنطاوى ص ١٨ .

(٢) ينظر المناهل الصافية : ٤٩/١ ، وشرح الشافية للجار بردي : ٣١/١ ، وتدرج

وهذا التفريع ورد بعض الأبنية إلى بعض ، مطرد اطرادا لا ينكسر عند تميم ، في كل اسم وفعل على وزن " فَعِل " - بكسر العين - وعينه حرف حلق .

وأما الحجازيون ، فلا يغيرون البناء الأصلي ولا يفرعون منه ، وما جاء مما يوهم ذلك ، حمل على أنه لغتان في الكلمة ^(١) .

والواقع أن هذه الاستعمالات تختلف كثرة وقلة ، فإذا تساوى الاستعمالان ، حكم بكونه أصلا فيهما ، وعند التفاوت في الاستعمال يحكم بكونه أصلا في الأكثر استعمالا ، والآخر مردود إليه ^(٢) .

وكذلك " نَعِمَ ، وَبِئْسَ " فيهما اللغات السابقة ، فيقال " نَعِمَ ، وَبِئْسَ " ، على زنة " عَلِمَ ، وَحَمِدَ " ، وهو الأصل ^(٣) .
و" نَعِمَ ، وَبِئْسَ " بفتح الفاء وسكون العين .
و" نَعِمَ ، وَبِئْسَ " بكسر الفاء اتباعا لكسر العين .

(١) ينظر المناهل الصافية : ١ \ ٥٠ ، وتدرج الأداني ص ١٧ ، وتصريف الأسماء ص

١٧ .

(٢) ينظر عنقود الزواهر ص ٣٣١ ، وتصريف الأسماء ص ١٦ .

(٣) بدليل انه يجوز فيها أربعة أوجه ، على نحو ما ذكرنا ، وذلك إنما يكون فيما كان على

"فعل" مما عينه حرف حلق . راجع ابن يعيش : ٧ \ ٢٨ .

وقد قرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون في قوله تعالى :
 " فَـنِعِمَّا هِيَ ^(١) " ، و " إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ^(٢) " ، بكسر
 النون اتباعا لكسر العين ، ونسب سبويه هذه اللغة إلى هذيل
 قال في الكتاب : " وأما قول بعضهم في القراءة " إِنَّ اللَّهَ
 نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ " ، فحرك العين ، فليس على لغة من قال
 " نِعَمٌ " فأسكن العين ، ولكنه على لغة من قال : " نِعِمَّ " .
 فحرك العين .

والرأ

وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل ، وكسروا كما :
 " لِعِبٌّ " ^(٣) و " فَعِيلٌ " ^(٤) " إذا كان حلقي العين ، شارك " فِعْلًا
 " في إتباع حركة فائه لحركة عينه ، نحو : " شَعِيرٌ " ، و
 رَغِيفٌ " و " رَحِيمٌ " و " سَعِيدٌ " و " شَهِيدٌ " و " نَحِيفٌ " .

١ - سورة البقرة من الآية: ٢٧١، وانظر انقراء في الحجّة في القراءات السبع لابن

خلوية ص ١٠٢، والمبسوط ص ١٣٦، وكتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٩٠،

والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١ \ ٢٧١، والإتحاف: ٤٥٥ \ ١.

٢ - سورة النساء من الآية: ٥٨.

٣ - الكتاب: ٤ \ ٣٩، ٤٤٠.

٤ - ينظر الكتاب: ٤ \ ١٠٧، ١٠٨.

فيجوز في هذه الكلمات ونحوها كسر الفاء ، اتباعا لكسرة العين ، فيقال " شعير " و " رغيف " و " رحيم " و " سعيد " و " شهيد " و " نحيف " ، وذلك في لغة تميم أيضا .
قال ابن جنى : (ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ، نحو " شعير " و " بعير " و " رغيف " .
وسمعت الشجري غير مرة يقول : " زئير الأسد " ، يريد " الزئير " .

وحكى أبو زيد عنهم : الجنة لمن خاف وعيد الله^(١) اهـ .
وقال في موطن آخر: (وشبهت القاف بالحاء لقربها منها ،
فيما حكاها الحسن من قولهم : " النقيذ^(٢) " ، كما شبهت
الحاء والعين بحروف الفم ، حتى أخفيت النون معها في بعض
اللغات ، كما تخفى مع حروف الفم ، وهذا في " فعيل " مما
عينه حلقة مطرد^(٣) اهـ .

١ - ينظر الخصائص: ١٤٣\٢ ، وراجع: ٢٣٦\٢ ، والنصف: ٣٠٧\٢

٢ - النقد والنقيذ والنقيذة: ما استنقد، وهو فعل بمعنى مفعول، مثل: نقض وقبض،
ونقد ينقد نقدا: نجا، والنقيذة: الدرع، لان صاحبها إذا لبسها أنقذته من السيوف

٣ - الخصائص: ٣٣٦\٢

وعلى هذا فقول العامة : " شريف " و " سليم " و " جديد " و " شديد " ونحوه - مما أتبعوا فيه حركة الفاء حركة العين ، وليست عين الكلمة من حروف الحلق و لا قريبة منها - فيه نظر .

المسألة الثالثة

إتباع حركة الفاء حركة اللام

كما في : " مرء " ، و " فم "

تتبع حركة الفاء حركة اللام في الإعراب ، وذلك في :
" مرء " ، و " فم " .

تقول في " مرء^(١) " : " هذا مرءٌ " و " رأيت مرأً " و " مررت بمرءٍ " ياتباع حركة الميم لحركة الهمزة^(٢) .
قال الزبيدي : (للعرب في " مرء " مذهبان :

أحدهما : التعريب من مكانين ، والآخر : التعريب من مكان واحد .

فإذا عربّوه من مكانين ، قالوا " قام مرءٌ " و " رأيت مرأً " و " مررت بمرءٍ^(٣) " اهـ .

وفيه فتح الميم مطلقا ، وبها جاء القرآن ، وكسرها مطلقا ، وضمها مطلقا ، وقرئ بالكسر والضم قوله - تعالى -

(١) المرء - مثلثة الميم ، لكن الفتح هو القياس خاصة - الإنسان أى : رجلا كان أو

امراة ، أو الرجل ، والأنثى : ينظر تاج العروس : ١١٧/١ .

(٢) ينظر تاج العروس : ١١٨\١ ، والأشباه والنظائر : ١٠ \ ١ ، وراجع شرح التسهيل

لابن مالك : ٤٧\١ .

(٣) ينظر تاج تاج العروس : ١١٨ \ ١ .

"وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ" (١) " (٢).

وكذلك يجوز في " فم " إتيان حركة الفاء لحركة الميم في الأعراب ، أي: فيقال : " هذا فَمٌ " و " رأيت فَمًا " و " نظرت إلى فِمٍ " وقيل هذه اللغة أضعف اللغات (٣).

وفيه غير اللغة السابقة لغات أخر .

قال الجوهري : (الفم - بالتخفيف - مثلثة الميم ، وفيه لغات : يقال " هذا فَمٌ " و " رأيت فَمًا " و " مررت بفَمٍ " بفتح الفاء على كل حال .

ومنهم من يضم الفاء على كل حال .

ومنهم من يكسر الفاء على كل حال .

وأصله " فوه " نقصت منه الهاء ، فلم تحمل الواو الأعراب لسكونها ، فعوض منها الميم .

فإذا صغرت أو جمعته ، رددته إلى أصله وقلت : فويه ، وأفواه ، ولا تقل : أفماه .

١ - سورة الأنفال من الآية: ٢٤

٢ - ينظر الهمع: ١١ / ٤٠

٣ - ينظر الصبان: ١١ / ٦٩

ومن العرب من يعربه من مكانين ، فيضم الفاء رفعا ،
ويفتحها نصبا ، ويكسرهما جرا ، كما قيل في " امرئ"^(١) "
و" ابنم " ونحوهما ، بل قيل ليس لها رابع^(٢) اهـ .
وفيما ذكر الجوهري من أصل فم : " فوه " نظر .
فقد ذكر ابن مالك أن ل " الفم " أربع مواد ، وكلها أصول .
قال في شرح التسهيل : (في الفم تسع لغات : فتح الفاء
وكسرها وضمها ، مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها
مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف
والقصر .

وحكى ابن الأعرابي - في تنزيهه - : فموان ، وفميان... وحكى
اللحياني أنه يقال : فم وأفمام ، فعلم بهذا النقل أن التشديد
لغة صحيحة ، لثبوت الجمع على وفقها .

فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة
بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد : إحداهما : " ف م ي"
والثانية " ف م و " والثالثة " ف م م " .

ومادة رابعة من : " ف و ه " وكلها أصول متوافقة في المعنى .

١ - سيأتي الحديث عن " امرئ " و " ابنم " في المسألة الرابعة

٢ - ينظر الصحاح : ١ / ٢٠٠٤

لا أن اصلها " فوه" كما زعم الأكثرون ، لأن ذلك مدعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البديل والمبدل منه في غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة.

واللغة التاسعة: النقص وإتباع الفاء الميم في الحركة الإعرابية وغيرها^(١) اهـ .

وذكر الأشموني^(٢) والسيوطي^(٣): أن فيه عشر لغات: النقص^(٤) والقصر^(٥) وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمها وكسرها، فهذه تسع لغات.

والعاشرة: إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب.

وذكر الأشموني أن فصحاها: فتح فائه منقوصا.

ونقل الصبان^(٦) عن شيخ الإسلام أن فيه ثلاث عشرة لغة.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤٧ \ ٤٨، وراجع الارتشاف: ١ \ ٤١٧ \

٤١٨ .

(٢) ينظر الأشموني: ٦٩ \ ١١ .

(٣) ينظر الهمع: ٣٩ \ ١١ .

(٤) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الأعراب على الميم .

(٥) أي: إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما في "فتى" .

(٦) راجع حاشية الصبان: ٦٩ \ ١١ .

المسألة الرابعة إتباع حركة العين حركة الفاء ، كما في "فعلات" جمع "فعله" اسما

تتبع العين الفاء في الحركة، وذلك فيما جمع بالألف والتاء،
إذا استوفى هذه الشروط ، وهي:
أن يكون اسما مؤنثا، ثلاثيا، ساكن العين غير معتلها ولا
مدغمها.

وسواء في الحركة الضمة والفتحة والكسرة، وسواء في المؤنث
ذي التاء، والعارى منها^(١) فإن كانت فاؤه مفتوحة، لزم -في
الجمع- فتح عينه إتباعا لفتح فائه، سواء في ذلك العاقل
وغيره، وصحيح الفاء واللام، أو أحدهما مؤنث بالتاء أو
بالمعنى، نحو: "سَجْدَةٌ"، و"دَعْدَةٌ"^(٢)، تقول- في جمعها-:
سَجَدَاتٌ"، و"دَعَدَاتٌ"، بفتح عينها، قال الله تعالى-: "كَذَلِكَ

(١) ينظر الهمع : ٢٣/١ ، والاشموني : ١١٦/٤ ، والبيان في تصريف الأسماء ص

١٩٨ ، وشذا العرف ص ٩٨ .

(٢) علم امرأة .

يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَاهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ^(١) " بفتح السين في
"حسرات"، جمع "حسرة".

وقال الشاعر:

بِاللَّهِ يَا ظِيَّاتِ الْإِقَاعِ قُلْنَا

لِيَلَايَ مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ^(٢)

بفتح باء "ظيَّات" جمع "ظيئة" بسكونها^(٣).

١ - سورة البقرة من الآية : ١٦٧

٢ - من البسيط واختلف في قائله ، ففسده بعضهم لرجل بدوي ، وبعضهم للمرجي ،
وبعضهم لجنون ليلي .

والشاهد في قوله : " ظيَّات " ، حيث فتح العين - وهي الباء - تبعاً لفتحة الفاء ،
وهي الظاء وفيه شاهدان آخران : أحدهما : في قوله " ليلَى " . حيث أضاف العلم
حين أشبه النكرة ، في كونه مشتركاً بين عدة مسميات .

والآخر : في حذف همزة الاستفهام قبل المتبداً والخبر ، والأصل أليلاى منكن ، بدليل
وقوع أم التصلة بعدها . من مواضعه : الأنصاف : ٤٨٢ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٤

٢٧٢ / ، والتصريح : ٢٩٨ / ٢ ، والاشموني : ١٨٦ / ١

٣ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢٩٨ / ٢ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص

ومن الضرورة تسكين العين في قوله :

وَحَمَلَتْ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَاطَّقَتْهَا

وَمَالِي بَزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(١)

وهو ضرورة حسنة ، لان العين قد تُسَكَّن للضرورة مع الأفراد والتذكير ، فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما^(٢) .

وإن كان الاسم المستوفى للشروط السابقة مضموم الفاء ، جاز في عينه الجمع ثلاثة أوجه : الفتح : والإسكان ، والضم إتباعا للفاء ، نحو : " جُمَّلٌ^(٣) " ، و " حَجْرَةٌ " ، " خُطْوَةٌ "

١ - من الطويل ، وقائله عروة بن حزام العذاري . اللغة : حملت : كلفت . الزفرات :

جمع زفرة ، وهي خروج النفس مُتدا مع أنين . اطقتها : تحملتها مع المشقة والجهد .

ومالي يدان : كناية عن عدم احتمال الأمر .

أضاف الزفرات ألي وقتين ، لان من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين ، وهذا ينقطع عن الأكل ، والأكل غالبا يكون في هذين الوقتين .

والشاهد في قوله " زفرات " ، حيث سكن العين - وهي الفاء - للضرورة .

من مواضعه : أوضح المسالك : ٤ / ٢٧٣ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٨ ، والهمع : ١١ / ٢٤ -

برواية : " واطقتها بدل : " فاطقتها " - والاشموني : ٤ / ١١٨ ، وتصريف الأسماء ص ١٩٩ ،

والتيبان في تصريف الأسماء ص ١٣٤

٢ - ينظر الأشموني بحاشية الصبان : ٤ / ١١٨ ، وراجع التصريح : ٢ / ٢٩٨ ،

والموسوعة النحوية الصرفية ص ١٣٤

٣ - علم امرأة

تقول في جمعها : " جُمَّلَات " و " حُجْرَات " و " خُطُّوَات " بفتح
الثاني أو اسكانه أو ضممه^(١) .

ويشترط في إتياع العين للفاء في حركتها - في هذه الحالة -
ألا تكون اللام ياء ، فإن كانت اللام ياء امتنع إتياع الضم -
كما في " زِيَّيَّة " ^(٢) و " دُمِّيَّة " ^(٣) - لاستثقال الضمة قبل الياء ،
فيقال في جمعهما : " زُيَّيَات " و " دُمِّيَّات " ، بفتح عينهما
وإسكانهما وإذا فتحت العين ، لم تقلب الياء ألفا ، لئلا يلتقي
ساكنان^(٤) .

قال الصبان : (ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة
مفتوحاً ما قبلها في هذه الأمثلة ؛ لأن الألف التي بعدها كفت
الإعلال^(٥) .) اهـ .

١ - ينظر المقتضب : ١٨٧ \ ٢ ، والبيان في تصريف الأسماء ص ١٣٤

٢ - حفرة للأسد

٣ - الصورة من العاج .

٤ - ينظر شرح الكافية الشافية : ١٨٠٣ \ ٤ ، والاشموني بحاشية الصبان : ١١٧ \ ٤ ،

وراجع التصريح : ٢٩٨ \ ٢

٥ - الصبان : ١١٧ / ٤

وإن كان الاسم المستوفى للشروط السابقة مكسور الفاء ،
 جاز في عينه أيضا ثلاثة أوجه : الفتح والإسكان ، والكسر
 إتباعا للفاء ، نحو " هِنْد " و " كِسْرَة " ، تقول في جمعها :
 " هِنَاءَات " و " كِسْرَات " ، بفتح العين أو إسكانها ، أو
 كسرهما .

ويشترط في إتباع حركة العين لحركة الفاء في هذه الحالة :
 ألا تكون اللام واوا ، فإن كانت اللام واوا ، امتنع إتباع
 الكسر ، كما في " ذِرْوَة ^(١) " و " رِشْوَة ^(٢) " فلا يقال في
 جمعها :

" ذِرِوَات " و " رِشِوَات " - بكسر عينهما إتباعا لقائهما -
 لثقل الواو بعد الكسرة .

بل يقال فيهما : " ذِرَّوَات " و " رِشَّوَات " بإسكان العين أو
 فتحها فيهما ^(٣) . والإتباع في مكسور الفاء أقل منه في
 مضمومها ، لأن اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من
 اجتماع الضمتين ، ولذلك قل نحو " ابل " ، وكثر نحو

(١) بكسر الذال المعجمة . وقد تضم . ويسكون الراء ، وهي أعلى السنام

(٢) بكسر الراء على إحدى اللغات الثلاث . وسكون الشين ، وهي : الجعل

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٩٨ ، والبيان في تصريف الأسماء ص

"جُنَّبُ" (١) " . وشذ كسر عين " جروة" (٢) " فيما حكاه يونس
من قولهم - في جمعها - : " جِرَوَات " بكسر الراء ، وهو في
غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو (٣)
قال في الكافية الشافية :

ومنعوا إتباع نحو "ذِرْوَةٌ" .. و"زُبْيَةٌ" وشذ كسر " جِرْوَةٌ" (٤) "
وقال في شرحها : (ثم بينت أن الإتباع ممتنع في نحو " ذِرْوَةٌ"
و" زُبْيَةٌ " لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء .
وإذا امتنع الإتباع بقى السكون والفتح (٥) .

حكم ما لم يستوف الشروط السابقة :

إذا كانت العين مشددة ، نحو " جِنَّة " و " جِنَّة " و " جِنَّة " ،
فليس فيه إلا التسكين لأن تحريك العين يستلزم فك إدغامه ،
فيؤدي إلى الثقل ، وتفوت فائدة الإدغام ، ولذا لا يغير ،
فيقال - في جمع ما سبق - : " جِنَّات " و " جِنَّات " و "
جِنَّات " ، وإذا كانت العين حرف علة ، فذلك على ضربين :

١ - ينظر ابن يعيش : ٣٠/٥

٢ - الجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع ، والصغيرة من القثاء

٣ - ينظر الأشموني : ١١٧\٤

٤ - ينظر شرح الكافية الشافية : ١٧٩٨ \ ٤

٥ - المرجع السابق : ١٨٠٣ \ ٤

ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ، نحو " تارة " و
 " دولة " ، و " ديمة " ، - أعلاما لمؤنث - فهذا يبقى على حاله
 إذا جمع ، فيقال " تارات " و " دولات " و " ديمات " .
 وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة ، نحو " جوزة " و " بيضة "
 وهذا الضرب فيه لغتان : لغة غير هذيل الإسكان .

ولغة هذيل : الإتياع ، أي يقال - عليها - : " جَوَزَات " و
 " بِيضَات " وقرأ ابن أبي إسحاق والأعمش : " ثلاث عَوَرَات
 لكم ^(١) " بفتح الواو ، وقال شاعرهم :

أخو بِيضَاتٍ رَائِحٍ مَتَأَوَّبٌ .. رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبِينَ سَبُوحٌ ^(٢)

(١) سورة النور من الآية: ٥٨ ، وانظر القراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص
 ١٠٤ وفيه: (قال ابن خالويه: سمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش. وسمعت
 ابن مجاهد يقول: هو لن. فان جعله لنا وخطأ = من قبل الرواية، وإلا فله مذهب في
 العربية، بنو تميم تقول: روضات وجوزات وعورات، وسائر العرب بالإسكان وهو
 الاختيار، لثلاث تغلب الواو الفاء، لتحركها وانفتاح ما قبلها.)

(٢) من الطويل وقائله شاعر من هذيل. اللغة: بيضات: جمع بيضه وهي معروفه. "رائح":
 اسم فاعل من الرواح، وهي السير وقت العشي. و"متأوب": إذا جاء أول الليل. و"رفيق
 بمسح المنكين". عالم بحريك المنكين في السير. "وسبوح": حسن الحرية، أو اللين
 اليدين في الجري. وهو يصف جملة، فشيبهه- في سرعة سيرة- بالظليم، وهو ذكر
 النعام، الذي له بيضا تيسر ليلا ليصل إليها. والشاهد في قوله "بيضات"، حيث جاءت
 مفتوحة العين، اتباع لفتحة الفاء، على لغة هذيل، والقياس فيه تسكن العين، كما هو
 لغة أكثر العرب. من مواضعه: ابن يعيش: ٣٠\٥ =

بفتح " ياء " بيضات " .

وغيرهم يسكن الياء والواو من هذا الضرب ، فيقول : " جَوَّزات " و " بِيَّضات " ^(١) .

ونقل أبو حيان ^(٢) عن ابن الأنباري : أن بني تميم يقولون : " رَوَّضات " و " جَوَّزات " و " عَوَّرات " .

وسائر العرب بالإسكان وهو الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب ^(٣) .

والذين سكنوا في هذا النوع ، فروا من قلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا .

وانما لم يقلب الذين أتبعوا حركة العين حركة الفاء ، نظرا إلى عروض الفتحة .

قال ابن يعيش : (إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث ، مما كانت منه بوزن " فَعَلَّة " كـ جَوَّزه " و " عَيْبَة " ، فإنك

= وشرح الكافية الشافية: ١٨٠٤\٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٤\١، والارتشاف: ٢٧٤\١، والتصريح: ٢٩٩\٢، والجمع: ٢٣\١، والاشموني: ١٤\١١٨ .

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٨٠٤\٤، والارتشاف: ٢٧٤\١، والجمع: ٢٣\١ .

والاشموني: ١١٩\٤، ١١٨، ١١٦ .

(٢) ينظر الارتشاف: ٢٧٤، ٢٥٧\١ .

(٣) ينظر المختضب: ١٩١\٢ .

تسكن حرف العلة منه ، فتقول : " جَوَزَات " و " عِيَّات " ،
 قال الله - تعالى - : " ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ^(١) " ، وقال " في
 رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ^(٢) " ، ولا يجركون فيقولوا : " جَوَزَات ،
 وَيَبِيضَات " كما يقولون " جَفَنَات " و " ثَمَرَات " ، كأنهم
 كرهوا حركة حرف العلة وقبله مفتوح ، فيقلب ألفا ، فيقال
 جازات ، وباضات ، فيلتبس " فَعْلَةٌ " ساكنه العين ب " فَعْلَةٌ "
 مفتوحة العين ، نحو :

" دارة " و " دارات " و " قامة " و " قامات " .
 ومنهم من يقول " جَوَزَات ، وَيَبِيضَات " ، فيفتح ولا يقلب ،
 لأن الفتحه عارضة ، كما لم يقلب الواو من " وأن لو
 اسْتَقَامُوا ^(٣) " و " اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ^(٤) " وهي لغة لهزبل ، قال
 الشاعر :

أخو بيضاتٍ رايح متأوبٌ .. رفيقٌ بمسح المنكبين سبوحٌ °

١ - سورة النور من الآية : ٥٨

٢ - سورة الشورى من الآية : ٢٢

٣ - سورة الجن من الآية : ١٦

٤ - سورة البقرة من الآية : ١٦

٥ - سبق الاستشهاد به ص ١٨

وذلك قليل ، والأول عليه الكثير ^(١) .

وإذا فقد الاسم شرط كونه ثلاثيا ، بأن كان رباعيا ، نحو " زَيْنَب . وَسُعْدَة " ، بقي على حاله ، فيقال في جمعه " زَيْنَبَات " و " سَعْدَات " .

وإذا فقد شرط الاسمية ، بأن كان صفة ، نحو " ضَخْمَة " و " جِلْفَة " ^(٢) و " حُلْوَة " ، فلا خلاف في تسكين عينه في الجمع .

لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتتمل الضمير .

فيقال في جمع ما ذكر: " ضَخَمَات " " جِلْفَات " ، " حُلُوات " ^(٣) . قال ابن يعيش (وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت ، لحفة الاسم وثقل الصفة ، لأن الصفة جارية مجرى الفعل ، والفعل أثقل من الاسم ، لأنه يقتضي فاعلا ، فصار كالمركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم ^(٤) .

١ - ينظر شرح المفصل: ٣٠١٥، ٣١ .

٢ - جلفة بكسر الجيم. مؤنث "جلف" وهو الرجل الجافي

٣ - ينظر الارتشاف: ٢٧٥\١، والأشعوى بحاشية الصبان: ١١٦\٤ .

٤ - شرح المفصل: ٢٨\٥ .

وأجاز قطرب فتح عين الصفة في الجمع ، قياسا على ما ليس
 بصفة ، ويعضد قوله ما حكاه أبو حاتم من قول بعض العرب
 " كَهْلَةٌ " و " كَهَلَات " .
 والمشهور " كَهَلَات " (١) .

قال ابن مالك (ولا حجة في قولهم : " لَجَبَات " و " رَّبَعَات ")
 في جمع " لَجَبَةٌ " (٢) " و " رَّبْعَةٌ " (٣) " لأن من العرب من يقول "
 لَجَبَةٌ " و " رَّبْعَةٌ " ، فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع
 الساكن العين .

وهذا معنى قولي :
 فكان في جمعهم ل " فَعَلَةٌ " .. عن جمع " فَعْلَةٌ " غِنَى لِلنَّقْلَةِ (٤) .
 واتهم أبو حيان ابن مالك بأنه زعم أن " لَجَبَات " جمع " لَجَبَةٌ "
 الساكنة الجيم .

١ - ينظر شرح الكافية الشافية: ٤\١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

١٠٢/١

٢ - قالت العرب: شاة لجة-بسكون الجيم، وفتح اللام وكسرهما وضمها-وهي التي قل

لبنها.

٣ - ربعة- بفتح الراء وسكون الموحدة- هو المعتدل، الذي لا طويل ولا قصير

٤ - شرح الكافية الشافية: ٤\١٨٠٥

وفيما نسبه أبو حيان إلى ابن مالك نظر ، فإن كلام ابن مالك السابق صريح في أن "جَبَّات" و "رَبَعَات" مما استغنى فيه بإحدى اللغتين عن الأخرى في حالة الجمع .

وقال في شرح التسهيل (ويقال للشاة إذا قل لبنها : "جَبَّة" بسكون الجيم ، وفتح اللام وكسرهما وضمها ، ويقال لها "جَبَّة" بفتح الجيم واللام .

وأكثر النحويين يظنون أنه جمع "جَبَّة" الساكن الجيم ، فيحكمون عليه بالشذوذ ...

وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت ^(١) .

وأجاز المبرد تسكين عين الجمع في "جَبَّات" قال في المقتضب (وأما قولهم : "شاة جَبَّة" و "شاء جَبَّات" فرعم سيويه ^(٢) أنهم يقولون "جَبَّة" و "جَبَّة" وإنما قالوا "جَبَّات" على قولهم "جَبَّة")

١ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٢\١، وراجع المجمع: ٢٤\١

٢ - ينظر الكتاب: ٦٢٧\٣

وقال قوم : بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر ، لأنه لا يكون إلا
 في الإناث ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان
 مصيباً ^(١) اهـ .

ووافق ابن مالك - في التسهيل ^(٢) - المبرد في جواز تسكين
 عين " لجة " في الجمع .
 أي فيقال : " لَجَّات " .

١ - المقتضب: ١٨٩\٢، ١٩٠.

٢ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٠\١، وراجع الارتشاف: ٢٧٥\١، والجمع

المسألة الخامسة

إتباع حركة ما قبل آخر الاسم المعرب حركة الإعراب كما في : " امرئ " و " وابنم " والأسماء الستة على مذهب سيوييه والفارسي .

أولا : امرؤ :

امرؤ أصله : مرء ، ثم خفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة و عوض عنها همزة الوصل وسكنت الميم، ثم حذفت همزة الوصل عند عود الهمزة التي هي لام الكلمة، لأن تخفيف الهمزة- أعنى لام الكلمة- بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع "أل" سائغ أبدا، فجعل التخفيف المتوقع كالواقع، فاستصحب همزة الوصل^(١).

وفيه مع همزة الوصل ثلاث لغات:

اللغة الأولى: فتح الراء دائما على كل حان، رفعا ونصبا وجرا، وإعرابه من الهمزة وحدها، وهذه اللغة حكاها الفراء^(٢)

(١) ينظر الاشموني مع حاشية الصبان : ٢٧٤\٤، وراجع التصريح مع حاشية يس : ١٢

. ٢٦٤، ٢٦٥

(٢) ينظر دقائق التصريف ص ٥١٩، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٨١١. والجمع : ١

. ٤٠١، وتاج العروس : ١٨١١ .

أي فيقال: " هذا امْرُؤٌ " و" رأيت امْرَأً "، و" مررت بامرئٍ " .
 قال في اللسان (قال الفراء: ومن العرب من يعربه -يعني
 "امراً" - من الهمز وحده ويدع الراء مفتوحة، فيقول: "قام
 امرؤٌ"، و"ضربت امراً"، و"مررت بامرئٍ"؛

وانشد:

بأبي امْرُؤٍ والشامُ بيّني وبينه/أتني بشرى بُرْدُهُ ورسائلُهُ^(١)

وقال آخر:

أنتَ امْرُؤٌ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا . .

يُعْطِي الْجَزِيلَ وَيُعْطِي الْحَمْدَ بِالثَمَنِ^(٢) .

هكذا أنشده "بأبي" يأسكان الباء الثانية وفتح الياء .

والبصريون ينشدونه: "ببني امْرُؤٍ"^(٣) . اهـ .

اللغة الثانية: ضم الراء دائما على كل حال^(٤) .

أي: فيقال: "هذا امْرُؤٌ"، و"رأيت امْرَأً"، و"مررت بامرئٍ" .

١ - من الطويل. ولم اهند لقائله. والشاهد في قوله: "بأبي امْرُؤٌ"، حيث جاء مرفوعا معربا

من الهمزة وحدها، وجاءت الراء مفتوحة. من مواضعه: تمذيب اللغة للأزهري: ١١٥

٢٨٧، ودقائق التصريف ص ٥١٩، واللسان "مرأ".

٢ - من البسيط ولم اهند لقائله

٣ - ينظر اللسان "مرأ"

٤ - ينظر الجمع: ٤٠١، وتاج العروس: ١١٨ \ ١

اللغة الثالثة : اتباع الراء حركة الإعراب في الحرف الأخير .
 أي : إعرابه من الراء والهمزة ، ليكون إذا تركوا الهمزة فيه ،
 آمين من سقوط الأعراب .

أي : فيقال : " هذا امرؤٌ " و " ورأيت امرأً " و " مررت بأمرئٍ " (١)
 قال الزبيدي (قال الكسائي والفراء : " امرؤٌ " معرب من الراء
 والهمزة .

وانما أعرب من مكانين والإعراب الواحد يكفي من
 الإعرابين ، لأن آخره همزة ، والهمزة قد تترك في كثير من
 الكلام ، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمزة ، فيقولون "
 امرؤٌ " فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة ، فلا تكون في
 الكلمة علامة للرفع ، فعربوه من الراء ، ليكون إذا تركوا
 الهمزة آمين من سقوط الإعراب (٢) فإذا سقط من " امرئ "
 الألف ، فللعرب في تعريبه مذهبان :

أحدهما : التعريب من مكانين ، والآخر : التعريب من مكان
 واحد . كما سبق (٣) .

١ - راجع الكتاب : ٢٠٣١٢ .

٢ - ينظر تاج العروس : ١١٨١ .

٣ - ينظر المسألة رقم ٢ .

ثانياً : " ابنم " :

ابنم : هو " ابن ^(١) " زيدت فيه الميم ^(٢) للمبالغة والتوكيد ،
كما زيدت في " زرقم " - بمعنى الأزرق - لأن تكثير
الحروف يدل على زيادة المعنى .

وليست الميم عوضاً من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في
حكم الثابت ، ولم يحتاج لهزمة الوصل ، للتعويض عنه بالميم
وعدم تسكين الفاء حينئذ ^(٣) .

قال سيويوه : (هذا باب ما ذهبت لأمه ، وكان أوله ألفاً
موصولة ، فمن ذلك " اسم " و " ابن " فاستغيت عنها ،
وانما تحتاج إليها في حال السكون ، ويدلك على أنه إنما ذهب
من " اسم " و " ابن " اللام وإنما الواو ، أو الياء ^(٤) ، قولهم
" أبناء "

١ - و " ابن " ، أصله " بنو " بفتح الفاء ، ودليل فتح فاوة قولهم في جمعه - : " بنون " ، وفي
النسب : " بنوى " بفتحها ، ودليل تحريك العين قولهم - في جمعه - : " أبناء " ، ثم حذف لأمه -
وهي الواو - تخفيفاً وسكن أوله ، واتي بالهزمة توصلاً وتعويضاً عن اللام المحذوفة .

راجع التصريح : ٣٦٤ \ ٢ ، والاشموني مع حاشية الصبان : ٢٧٥ \ ٤

٢ - ينظر المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد : ٣٩٢ \ ١٠

٣ - ينظر ابن يعيش : ١٣٤ \ ٩ ، ١٣٣ ، والاشموني مع حاشية الصبان : ٢٧٥ ، ٢٧٦ \ ٤

٤ - اختلف في لام " ابن " هل هي واو ، أو ياء ؟ =

و" أسماء" (١)

وألف " ابنم " مكسورة على كل حال ، لأن الضمة فيه عارضة للرفع ، غير لازمة وليست كالضمة في " اقتل " فلما اعتل هذا الاسم باتباع حركة عينه لحركة لامه ، وكثر استعماله ، أسكنوا أوله وأدخلوا عليه همزة الوصل (٢) .

للعرب في إعراب " ابنم " مذهبان :

أحدهما : إعرابه من النون والميم .

والآخر إعرابه من الميم فقط .

قال الزبيدي (إذا زيد الميم في " ابن " فيعرب من مكانين يقال " هذا ابْنُكَ " ، فأعرب بضم النون والميم .

= ورجح الأشئوبى كونها واو، مستدلا لذلك بثلاث أمور: أحدهما أن الغالب على ما حذف لامها لو او ، لا الياء . والثاني أنهم قالوا - في مؤنثة - : " بنت " ، فأبدلو التاء من اللام ، وأبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . والثالث : قولهم " النبوة " . وذهب بعضهم : إلى أن المحذوف ياء ، واشتقه من بنى بامرأيتي ، وقالوا : لا دليل في " النبوة " على إن اللام واو ، لأنهما كالفتوة ، وهى من الياء ، لكن قلبت الياء واو . لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها ، أدغمت الواو في الواو . ينظر الأشئوبى مع حاشية الصبيان : ٢٧٥ / ٤ .

(١) الكتاب: ٣\ ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٢) ينظر ابن عيش: ٩\ ١٣٤ ، وراجع الكتاب: ٤\ ١٤٩ ، ١٥٠ .

ومررت بابِنِمِك " و " رأيت ابْنَمَك " تتبع النون الميم في الإعراب . والألف مكسورة على كل حال .
ومنهم من يعربه من مكان واحد ، فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النون مفتوحة على كل حال ، فيقول " هذا ابْنَمَك " و " مررت بأبْنَمِك " و " رأيت ابْنَمَك ^(١) " اهـ

ثالثا : الأسماء الستة على مذهب سيوييه :

يدخل تحت هذا الحكم - أيضا - الأسماء الستة ، على القول بأنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر .

وهو مذهب سيوييه والفراسي، واختاره جمهور البصريين ^(٢) .
واختار هذا المذهب أبو حيان وصححه .
قال في الارتشاف : (والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : " قام أبو زيد " ، فأصله : " أبْرُ زيد " ، ثم أتبع حركة الباء

١ - تاج العروس : ٤٨١٠

٢ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤٨١١ والجمع : ٣٨١١ وتعليق الفرائد ١١

لحركة الواو ، فصارت " أبُوْكَ " فاستثقلت الضمة على الواو ، فحذفت . وإذا قلت " رأيت أباك " ، فأصله " أبُوْكَ " قيل : فتحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا وقيل : ذهبت حركة الباء ، ثم حركت لتتبع حركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهى الحركة التابعة لحركة الواو .

وإذا قلت " مررت بأبيك " ، فأصله " بأبوك " أتبعث حركة السبب لحركة الواو فصار " بأبُوْكَ " فاستثقلت الكسرة على الواو ، فحذفت ، وسكنت الواو وقبلها كسرة ثانقلبت ياء ، كما انقلبت في " ميزان " .

وهذا الاتباع وجد نظيره في : " امرئ ، وابنم " ، على أجود اللغتين فيهما^(١) اهـ .

كما اختار هذا المذهب ابن مالك ، وصححه من جهة القياس .

قال في شرح التسهيل (وهو مذهب قوى من جهة القياس ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدره ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا

عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء ، فوجب المصير إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا في المقصور ، نحو " جاء الفتى " ، وفي المحكي ، كقولك " من زيدا " ؟

لقائل " رأيت زيدا " ، وفي المتبع ، كقراءة بعضهم " الحمد لله " ^(١) كقولهم " واغلام زيده " ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى ، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول أيضا مرجح آخر ، وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل ، فيكون بالواو وكقولك " أبو جاد هواز " فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب ، لساوتهما في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك .

وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ، أن الإعراب في الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون

(١) سورة الفاتحة من الآية: ١. وسيأتي الحديث عن هذا تفصيلا في المسألة الأولى من

الحروف ، لأن ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه .

وإذا بطلت تلك الأقوال ، صح ما اختاره سيبويه ، وتعين المصير إليه^(١) . كما صححه كثير من المتأخرين^(٢) .

المسألة السادسة

إتباع حركة اللام حركة الفاء ، في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر ، إذا لم يفك الإدغام في بعض اللغات .

الإدغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة ، أي : أدخلته فيه .

وفي الاصطلاح : أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك ، من مخرج واحد من غير فصل^(٣) .

١ - ينظر شرح التسهيل: ٤٨١، ٤٩

٢ - ينظر الهمع: ٣٨ \ ١

٣ - ينظر شرح الشافية لنقره كار ص ١٩٧، وراجع شرح الشافية للرضي: ٣ \ ٢٣٥،

والارتشاف: ١٦٣ \ ١، والتصريح: ٣٩٨ \ ٢، والمناهل الصافية: ٣٢٢ \ ٢

والحامل عليه : قصد التخفيف لثقل المكرر على اللسان ،
وبالإدغام يصير الحرفان كالحرف الواحد ، فيخف على
اللسان^(١) .

وينقسم الإدغام إلى : واجب ، وممتنع ، وجائز .

والذي يعيننا - في هذه المسألة - الجائز ، وموضوعنا منه ما
كان في المضارع المجزوم بالسكون^(٢) ، والأمر المبني على

١ - ينظر المناهل الصافية: ٣٢٣\٢، وراجع جمل الزجاجي ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

٢ - وقد جاء الإدغام في المضارع المرفوع المسند إلى نون جماعة الذكور في قوله- تعالى -
:"قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف" .سورة يوسف من الآية : ١١ .
ف"لا" نافية، والفعل "أأمنا" مضارع مرفوع، وكانت ينبغي إظهار الضمة على
نونه، أي: فيقال: تأمنا، لكن سكت نون الفعل لإدغامها في نون جماعة الذكور. وتبع
حركتها حركة الحرف الذي قبلها، أعني: "الميم المفتوحة"، أو حركت بالفتح لاجل
الألف لان الألف توجب فتح ما قبلها .

واختلف القراء في: "لا تأمنا" فقرأ أبو جعفر بالنون مشددة مفتوحة من غير اشماء
ولاروم، وقرأ السابقون بالإدغام مع الإشارة، وهؤلاء اختلفوا في بعضهم يجعلها
روما، وبعضهم يجعلها إشماء، فيشير بضم شفتيه إلى ضم النون بعد الإدغام، فيصح
معه- حينئذ- كما الإدغام.

وبالأول: قطع الشاطبي، واختاره الداني .

وبالاثني: قطع سائر أئمنه، واختاره صاحب النشر . وقرأ ابن هرمز: بضم الميم،
فتكون الضمة منقولة إلى الميم من النون الأولى بعد سلب الميم حركتها، وإدغام النون
في النون.

وقرأ أبي والحسن وطلحة والأعمش: "لا تأمنا" بالإظهار وضم النون على الأصل.

وخط المصحف بنون واحدة.=

السكون ، نحو " عَضَّ " و " لم يعضَّ " و " فَرَّ " و " لم يفرَّ " و " رُدَّ " و " لم يردَّ " .

فهذا ونحوه يجوز فيه فك الإدغام على لغة الحجاز .
ويجوز فيه الإدغام على لغة تميم .

وقال بعضهم : الإدغام لغة غير الحجازيين ، ولم يخص تميماً^(١)
وكلا اللغتين جاء بها القرآن الكريم ، لكن الإدغام في
المضارع المجزوم أكثر ، والفك في الأمر أكثر .

قال ابن جماعة : (في المضارع المجزوم وفي الأمر بالصيغة :
لغتان :

لغة الحجازيين : الفك ، ولغة تميم : الإدغام .
وكلاهما جاء في القرآن ، كقوله - تعالى - : " ومن يَرْتَدَّ
مِنْكُمْ " ^(٢) ، وفي موضع " ومن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ " ^(٣) وقوله -

= ينظر إتخاف فضلاء البشر: ١٤١\٢ ، وراجع كتاب السبعة ص ٣٤٥ ، والمبسوط

في القراءات العشر ص ٢٠٨ ، والبحر المحيط: ٢٨٥\٥ .

وهذه الآية حيرت العقول ، لاجتماع القراءات المتواترة على الإدغام فيها ، مع عدم توفر

شروط وجوب الإدغام

(١) ينظر الارتشاف : ١ / ١٦٥ ، وحاشية ابن جماعة : ١ / ٣٣٢ ، والتصريح : ٢ /

٤٠١

(٢) سورة المائدة من الآية : ٥٤

(٣) سورة البقرة من الآية : ٢١٧

تعالى - " واضْمُمْ يَدَكَ ^(١) " و " اشدُّدْ بِهِ أَرْزَى ^(٢) " لكن الإدغام في المضارع المجزوم أكثر ، وفي الأمر الفك أكثر ، لما ورد في القرآن هكذا ^(٣) . اهـ -

وقيل : الفك أفصح ، وقد أجمع القراء عليه في قوله - تعالى - " وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ^(٤) " ، " وَاَحْلَلْ عَقْدَةً مِّن لِّسَانِي ^(٥) " وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ^(٦) " ، " وَلَا تَمَنَّ أَنْ تَمُنَّ تَسْتَكْثِرُ ^(٧) " ونحو ذلك . والفك متعين على المشهور في فعل التعجب ، نحو " أعزز على " و " أشدد بحمرة زيد " خلافا للكسائي حيث ذهب إلى أن أفعال في التعجب يجوز أن يدغم ، فيقال : " أحب بزید ^(٨) " . والحجازيون نظروا إلى سكون الثاني فأظهروا ، في نحو " اردد " و " لم يردد " .

١ - سورة القصص من الآية : ٣٢

٢ - سورة طه الآية : ٣١

٣ - ينظر حاشية ابن جماعة : ١ / ٣٣١

٤ - سورة يونس من الآية : ٢٧

٥ - سورة طه الآية : ٢٧

٦ - سورة لقمان الآية : ١٩

٧ - سورة المدثر الآية : ٦

٨ - ينظر حاشية ابن جماعة : ١ / ٣٣٢ ، وشرح الشافعية لنقرة كار ص ٢٠١ ، والمصنع

٢/٢٢٧ والاشموني : ٤ / ٣٥٣ .

أما بنو تميم فنظروا الى عروض السكون ، فلم يعتدوا به
وأدغموا ، فقالوا : " رد " و " لم يرد " .

وفرقوا بين السكون في نحو " ظللت " ، والسكون في نحو
رد " و " لم يرد " - مع أن السكون في الجميع عارض -
بأن السكون في " ظللت " لازم مع التاء لا ينفك ، وفي " لم
يرد " قد يزول عند زوال الجازم .

فإذا أورد عليه أن اتصال التاء ب " ظللت " ، كاتصال
الجازم بـ " يرد " .

يجيبون عنه : بأن التاء كالجزم من الكلمة بخلاف الجازم ،
فلذلك أدغم في " لم يرد " ولم يدغم في " ظللت ^(١) " .
وأصل " رد ، ولم يرد " : ارْدُدْ ، لم يَرُدِّدْ ، نقلوا حركة الدال
الأولى إلى الراء ، لغرض الإدغام - واستغنوا عن همزة الوصل
لعدم الحاجة إليها - فاجتمع دالان ساكنان ، فحركوا الثاني
دون الأول ، لتلايفوت غرض الإدغام ، ثم أدغموا الدال في
الدال ^(٢) .

(١) ينظر شرح الشافية للجار بردي : ٣٣١/١ ، ٣٣٢ ، وراجع شرح الكافية لنقرة

كار ص ٢٠١ .

(٢) ينظر عنقود الزواهر ص : ٤٦٩ .

وحكى الكسائي : انه سمع من عبد القيس : " ارد " و " اغض " و " افر " ، بهمزة الوصل .
ولم يحك ذلك أحد من البصريين^(١) .

والذين من لغتهم الإدغام اختلفوا في تحريك الثاني - إذا لم يتصل به شيء - فمنهم من يحركه أبدا بحركة الفاء إتباعا ، وهو كثير في كلامهم ، فيقول : " رُدُّ " و " لم يَرُدُّ " و " فِرُّ " ولم يَفِرُّ " و " عَضُّ " ولم يَعَضُّ " (٢) .

قال ابن يعيش : (أما " رُدُّ " و " لم يَرُدُّ " فقد اجتمع فيه ساكنان : الحرف الأول المدغم .

والثاني : المدغم فيه أيضا ساكن للجزم في " لم يرد " أو للوقف في : " رُدُّ " فلما التقى في آخره ساكنان ، وجب تحريك الثاني لالتقاء الساكنين .

فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله ، فيقول " رُدُّ " بالضم . وكذلك تقول : " فِرُّ " بالكسر ، تتبع الكسر الكسر .

١ - ينظر الارتشاف " ١٦٥/١ ، والتصريح : ٤٠١ / ٢ ، والاشموني : ٣٥٢/٤

٢ - ينظر المتع : ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ ، وراجع الكتاب : ٥٣٢/٣ ، والتصريح : ٢ /

٤٠٢ ، والاشموني : ٣٥٣ / ٤

وتقول "عَضَّ" ففتح الفتح ، ومنه قوله - تعالى -
 " لا تُضَارَّ (١) " بالفتح ، أتبعوا الفتح الذي قبله (٢)
 ومنهم من يحركه بالفتح مطلقا ، سواء مضموم الفاء أم
 مكسورها أم مفتوحها ، نحو : "رُدَّ" و "فِرَّ" و "عَضَّ"
 وهي لغة أسد وناس غيرهم .
 ومنهم من يكسره مطلقا ، نحو "رُدَّ" و "فِرَّ" و "عَضَّ"
 وهي لغة كعب ونمير (٣) .
 ويستنتج من هذه المذاهب : أن ما قبل الساكنين إن كان
 مضموما - كما في "رُدَّ" - جاز في الثاني منهما الحركات
 الثلاثة : الكسرة لأنها أصل الباب ، فيقال "رُدَّ" ، والفتحة
 لأنها أخف ، فيقال "رُدَّ" ، والضمة للإتباع ، فيقال "رُدُّ"
 وإن كان ما قبل الساكنين مفتوحا أو مكسورا - كما في "
 عَضَّ" و "فِرَّ" - جاز في الثاني منهما الكسرة والفتحة فقط
 فيقال "عَضَّ" و "فِرَّ"
 أو يقال "عَضَّ" و "فِرَّ" (٤)

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٢) شرح المفصل : ١٢٨/٩ .

(٣) ينظر التصريح : ٤٠٢/٢ ، والاشموني : ٣٥٣/٤ .

(٤) راجع المقضب : ٣٢٠/١ ، وعنفود الزواهر ص ٤٦٩

فان اتصل بالحرف الثاني هاء المؤنث ، التزم المدغمون فتح
المدغم فيه على كل حال ، نحو "رُدَّهَا" و "عَضَّهَا" و "فِرَّهَا" .

وان اتصل به ضمير به هاء المذكر فإنه يضم نحو "رُدَّهُ"
و "عَضَّهُ" و "فِرَّهُ" ، وذلك لأن الهاء في الحالتين خفية فلم
يعتد بوجودها ، فكأنك قلت - في "رُدَّهَا" - "رُدَّا" وفي "رُدَّهُ"
: "رُدُّوا" ، فكأن الدال قد وليت الألف الذي بعد الهاء
في نحو "رُدَّهَا" ، أو الواو الذي بعد الهاء في نحو "رُدَّهُ"
والألف يوجب فتح ما قبله ، والواو مقتضى ضمة ما قبله ،
فكما أنك تفتح مع الألف وتضم مع الواو ، فكذلك تفعل
هنا ، لأن الهاء خفية ^(١) .

والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا "رَدَّ القوم" لأنها
حركة التقاء الساكنين في الأصل .
ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد .
وحكى ابن جنى الضم .
وقد روى بمن قوله :

(١) راجع الكتاب : ٥٣٢/٣ ، وابن يعيش : ١٢٨/٩ ، والمصنع : ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ ،
والاشموني : ٣٥٢/٤ ، وعنفود الزواهر ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ غَيْرٍ . فَلَا كَعْبًا بَلَغَتْ وَلَا كِلَابًا^(١)
 وقيل : الضم قليل^(٢)

والحجازيون وغيرهم من العرب ، يدغمون إذا اتصل المدغم
 فيه واو جمع ، نحو "رُدُّوا" ، أو ياء مخاطبة نحو "رُدِّي" ، أو
 نون توكيد نحو "رُدَّنْ"

لأن الفعل حينئذ متحرك قبل هذه العلامات ، فليس تحريكه
 بعارض^(٣)

١ - من الوافر، وقائله جرير من قصيدة هجاؤها الراعي النمري . والشاهد في
 قوله: "فغض" ، حيث روى بضم الضاد على الاتباع لضممة الغين قبلها، وروى بفتحها
 لقصد التخفيف، وروى بكسرها على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .
 وقال العيني: يجوز فيه الفك، كما في قوله-تعالى-: "واغضض من صوتك" . من
 مواضعه: الكتاب: ٥٣٣\٣- برواية: "غض" بدل "فغض"- والمقتضب: ١\٣٢١٢ ،
 وابن يعيش: ١٢٨\٩، ووضح المسالك: ٣٦٥\٤، وشرح شواهد الشافية
 للبغدادي رقم ٨٧ .

٢ - ينظر الأشئوبى : ٣٥٣، ٣٥٢/٤

٣ - ينظر الأشئوبى مع حاشية الصبان : ٣٥٢ / ٤

المسألة السابعة

إتباع حركة اللام حركة أقرب المتحركات إليها كما في نحو : " مند " ، و " لم يَلِدْه " ، و " بَلَه " .

أولاً : " مند "

" مند " أصل " مذ " وهي محذوفة منها عند الجمهور ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال " مذ " عند ملاقة الساكن نحو : " مذُ اليوم " ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : " مذُ زمن طويل " فيضم مع عدم الساكن^(١) .
وبعض العرب يقول : " مذِ اليوم " بالكسر على أصل التقاء الساكنين^(٢) .

وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ، ولا في الأسماء غير المتمكنة .
ويرد قوله تخفيفهم " إن " و " أن " و " كأن " و " لكن " و " رب " و " قط " وقرههم - في لعل - : عل .

(١) ينظر مغنى اللبيب : ٣٣٦/١

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢١٨/٢ ، وراجع الكتاب : ١٩٤/٤ ، ١٤٦ .

وقال الملقى : إذا كانت " مذ " اسما فأصلها " منذ " أو حرفا فهي أصل^(١) .

وذهب الكوفيون : إلى أن " منذ " مركبة " ، ثم اختلفوا .
فقال الفراء : أصلها : " من إذ " حذفت الهمزة فأتقى ساكنان : النون والذال ، فحركت الذال ، وجعلت حركتها الضمة - التي هي أثقل الحركات - لأنها ضمنت معنى شيئين " من " ، و " إلى " ، إذ قولك : " ما رأيته منذ يومان " معناه : من أول هذا الوقت ، فقامت مقامها فقويت ، ثم ضمت الميم إتباعا لحركة الذال^(٢) .
ورد أبو حيان هذين المذهبين^(٣) .

والصواب أن " منذ " مفردة غير مركبة ، ولا حجة فيما استدل به الكوفيون ، لأن الأصل عدم التركيب^(٤) .
وتأتى " منذ ، ومذ " اسمين وحرفين ، فإذا كانتا اسمين رفعا ما بعدهما ، وإذا كانتا حرفين جرتا ما بعدهما .

١ - ينظر معنى الليب : ٣٣٦/١ . والهمع : ٢١٦/١

٢ - ينظر الهمع : ٢١٦/١

٣ - ينظر الارتشاف : ٢٤١/٢

٤ - ينظر ابن يعيش : ٤٥/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢١٨/٢

وقيل : لا يكونان إلا اسمين على كل حال ، فإن جاء بعدهما اسم مجرور كانا في تقدير اسمين مضافين^(١) .
والصحيح أنهما حرفا جر - إن جاء بعدهما اسم مجرور - بمعنى " من " أن كان الزمان ماضيا ، وبمعنى " في " أن كان الزمان حاضرا ، وبمعنى " من " و " إلى " جميعا إن كان معدودا ، نحو " ما رأيتَه مذ يوم الخميس " أو " مذ يومنا أو عامنا " أو " مذ ثلاثة أيام^(٢) " .

وقيل : الغالب على " منذ " الحرفية والخفض بها .
والغالب على " مذ " الاسمية للنقص الذي دخلها ، إذ الأصل " منذ " و " مذ " مخففة منها بحذف عينها ، والحذف ضرب من التصرف ، وبابه الأفعال والأسماء لتمكنها ولحاق التنوين لها ، ولم يأت في الحروف إلا فيما كان مضاعفا من نحو " أن " و " رب " وإنما كانت " مذ " مخففة من " منذ " لأنها في معناها ولفظهما واحد ، ولذلك قال سيويه : لو سميت بـ " مذ " ، ثم صغرهما لقلت " منيد " ترد المحذوف ولذلك لو كسرت لقلت : " أمناذ " .

١ - ينظر ابن يعيش : ٤٤/٨ ، ٤٥٠

٢ - ينظر معنى اللبيب : ٣٣٦/١

وهما مبيان حرفين أو اسمين ، فإذا كانا حرفين فلا مقال في بنائهما ، لأن الحروف كلها مبنية .

وإذا كانا اسمين ، فهما في معنى الحرف وينوبان عنه ، فيبيان كبنائه وحقهما السكون ، لأن أصل البناء أن يكون على السكون .

فأما " مذ " فجاءت على الأصل ولم يوجد فيها ما يخرجها عن الأصل .

وأما " منذ " فحقها أيضا أن تكون ساكنة الآخر ، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان ، النون والذال ، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين ، وخصت بالضم إتباعا لضمة الميم ، ولم يعتد بالنون حاجزا ، لسكونه .

فإن لقي " مذ " ساكن من كلمة بعدها ضمت نحو : " لم أره مذ الليلة " و " مذ الساعة " وذلك إتباعا لضمة الميم .

وإذا ساغ لهم الإتيان مع الحاجز ، فلأن يجوز مع عدم الحائل كان أولى ، فإن شئت أن تقول : أنا لما اضطررنا إلى التحريك لالتقاء الساكنين ، حرك بالحركة التي كانت له في الأصل (١) .

(١) ينظر ابن يعيش : ٤٦/٨ ، ٤٧ ، وراجع شرح المقدمة الجزولية : ٨٥٠/٢ .

قال سيبويه : (وأما " مند " فضمت لأنها للغاية ، ومع ذا أن من كلامهم أن
يَتَّبِعُوا الضَّمَّ ، كما قالوا : " رُدُّ يَا فَتَى " (١) . اهـ

وإنما جركوا الثاني من الساكنين في " مند " لأنهم لو حركوا
الأول لذهب وزن الكلمة ، فلا يعلم هل هو ساكن الوسط
أو متحرك ؟

لأن اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازما (٢) .
ثانيا : يَلِدَهُ ، كما في قوله :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ .. وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (٣)
وأصل " يَلِدَهُ " : " يَلِدُهُ " - بكسر اللام - فشبهوه بـ " كَتَفَ " فأسكنوا اللام استثقالا للكسرة ، على حد إسكان
الثاني في " كَتِفَ " وكانت الدال ساكنة فالتقى ساكنان :
اللام والدال ، ففتحوا الدال وأتبعوها حركة أقرب
المتحركات إليها ، وهي فتحة الياء .

وإنما لم يحركوا اللام ، لأنهم لو حركوها لنقضوا غرضهم
الذي اعتموه ، وهو التخفيف ومن هذا قوله - تعالى - في

١ - الكتاب : ٢٨٧/٣ ، وراجع شرح الشافية للرضي : ٢٣٨/٢

٢ - ينظر ابن يعيش : ١٢٥/٩

٣ - من الطويل ، وقائله رجل من أزد السراة كما في كتاب ، وقيل : لعمر والحني ،

وأراد بالأول عيسى ، وبالتالي آدم عليهما السلام

قراءة حفص : " وَيَحْشَ اللَّهُ وَيَتَّقُهُ ^(١) " ، بإسكان القاف وكسر الهاء ، وذلك لأن الأصل : " يتقى " ، فجزم بحذف الياء ثم أدخلوا هاء السكت ، فصار : " يتقه " بكسر القاف وسكون الهاء ، فشبه " تَقِه " منه ب " كَتِف " ، فأسكنت القاف فالتقى ساكنان . القاف والهاء ، فكسرت الهاء ^(٢) .

واختار ابن الحاجب - وتبعه الرضى ^(٣) - كون الهاء في " يتقه ضميراً راجعاً إلى الله تعالى ، معللاً لذلك : بأن الياء حذفت بعد هاء الضمير ، لان الصلة تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن ، نحو " منه ، وعنه ، وعليه " .
وبأن في اعتبار الهاء للسكت ، فيه ارتكاب تحريك هاء السكت .

ومن هذا - أيضاً - قولهم " انْطَلَقَ " ، وأصله " انْطَلِقَ " ، فخففت اللام التي هي عين الفعل المكسور ، كما يخفف في "

(١) سورة النور الآية : ٥٢ ، وقرأ أبو جعفر ونافع ويعقوب ويتقه بكسر القاف والهاء ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ويتقه بكسر القاف وجزم الهاء ، وقرأ ويتقه موصولة بياء . ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٦٣ ، والكشف عن وجود القراءات : ١٤٠/٢ ، ١٤١ .

(٢) ينظر ابن يعيش : ١٢٦/٩ ، ١٢٧ ، وراجع الخصائص : ٣٣٣/٢ ، وشرح

المقدمة الجزولية : ٤١٥/١

(٣) ينظر شرح الشافية : ٢٤٠/٢ .

فخذ " فأجتمع ساكنان ، القاف واللام ، فحركت القاف التي هي لام الفعل بالفتح ، إتباعا لأقرب المتحركات إليها وهي الطاء ^(١) .

والحركة في هذا ونحوه حركة بناء وليست حركة إعراب .
قال الفارسي : (" انطلق " و " لم يَلِدْه " و " ك " أين " و " كيف " ، حركتهما حركة بناء ، وليست حركة إعراب ، كما أن حركة النون من " أين " والفاء من " كيف " حركة بناء ، ولو كانت حركة اللام من " يَلِدْه " حركة إعراب لكان ما
وجب أن يفتح ^(٢) .

ثالثا : بَلَّه :

تأتي " بله " على ثلاثة أوجه :

الأول : اسم فعل أمر بمعنى " دع " وما بعدها - حينئذ - ينصب على أنه مفعول لها ، نحو " بله زيدا " .

والوجه الثاني : اسم مرادف ل " كيف " الاستفهامية وتكون

- حينئذ - في محل رفع خبرا مقدما ، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر ، نحو " بَلَّهَ أَخوك " ، والمعنى : كيف أخوك ؟

١ - ينظر التعليقة على كتاب سيويه : ١٦/٢ ، وعنقود الزواهر ص ٤٦٨

٢ - ينظر التعليقة ص ١٧

وفتحتها في هذين الوجهين فتحة بناء^(١) .

وإنما فتحت الهاء إتباعا لحركة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها .

قال ابن يعيش : (إذا كانت " بله " اسما للفعل ، كانت بمعنى " دع " ، وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل ، وهو " دع " .

وحركت لالتقاء الساكنين ، وهما اللام والهاء وفتحت الهاء إتباعا لفتحة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها ، كما قالوا في " منذ " فأتبعوا الذال ضمة الميم ولم يعتدوا بالنون حاجزا^(٢) .

والوجه الثالث : أن تستعمل مصدرا بمعنى " الترك " ويكون - حينئذ - معربا غير مبنى ، مضافا إلى ما بعده ، فتقول : " بله زيد " كما تقول : " ترك زيد^(٣) " .

قال الأشموني : (المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل ، والثاني : ما لا فعل له كـ " بله " إذا استعمل مضافا ، كقوله :

١ - ينظر معنى اللبيب : ١١٥/١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢١ ، ومعجم الأدوات

النحوية ص ٦٤ ، ٦٥

٢ - ينظر ابن يعيش : ٤٨٤

٣ - ينظر المرجع السابق : ٤٨٤

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِمًا . بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّمَا لَمْ تَخْلُقِ (١) .
 في رواية من خفض " الأكف " ، ف " بله " - - حينئذ -
 منصوب نصب " ضرب الرقاب " والعامل فيه فعل من معناه
 ، وهو " اترك " لان بله الشيء بمعنى : ترك الشيء ، فهو
 على حد النصب في " شنأته بغضا " و " أحببته مقة (٢) " .

١ - من الكامل. وقائله كعب بن مالك الصابي، من قصيدة قالها يوم الخندق.
 اللغة: "تذر": تدع. و"الجماجم": جمع جمجمة-بضم الجيمين- وهي عظام الرأس، وتطلق
 على الإنسان بتمامه مجازا، وهو اليق بقوله: "هاماتما"، إذ هي جمع "هامة"، وهي الرأس.
 "وضاحيا": بارزا عن محله.

"وبله": مصدر بمعنى: ترك لفعل مهمل، اقيم هو متمامه .
 والمعنى: لن هذه السيوف تترك القمام بارزة رؤوسهم عن محلها، منفصلة كأنها لم تخلق
 على الأبدان، فتركا لذكر الاكف، لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس . والشاهد
 في قوله: "بله الاكف" حيث خفض الاكف على أحد الروايات، وعليها يكون بله
 مصدرا لفعل مهمل، فيكون بجزلة: ضرب الرقاب.

وروى بنصب الاكف، وعليها يكون بله اسم فعل بمعنى: دع.
 وروى برفع الاكف على الابتداء، وخبره "بله"، بمعنى: كيف . من مواضعه: ابن يعيش:
 ٤٨\٤، ومغنى اللبيب: ١١٥\١، وواضح المسالك: ١٩١\٢، وشرح شذور
 الذهب ص ٤٠٠، وشرح شواهد مغنى اللبيب: ٣٥٣\١، والاشموني: ٣\٢، ١١٢١ .
 ٢٠٣ .

ونظر ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٤ تحقيق: سامي مكّي العاني مطبعة دار المعارف
 بغداد الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .

المسألة الثامنة

الإتباع فيما بدئ بحرف زائد نحو "مغيرة" و "منتن" و
 "منخر" و "أجوءك" و "أنبؤك"

ذهب ابن جنى إلى أن ما حدث في هذه الكلمات ، هو من
 حركات الإتباع .

قال في الخصائص : (ومن حركات الإتباع قولهم : " أنا
 أجوءك " ، و " أنبؤك " و " هو منحدرٌ من الجبل " و " منتن " و
 و " مغيرة " ^(١) .)

وذكر أن الإتباع في " مغيرة " ليس لأجل حرف الحلق ، وإنما
 هو من باب " منتن " ، ومن قولهم " أنا أجوءك " و " أنبؤك " و
 " القرفصاء " و " السلطان " و " هو منحدرٌ من الجبل " .
 كما ذكر أن سيبويه ^(٢) حكى " منتن " وذهب إلى أن فيه ثلاث
 لغات : " منتن " وهو الأصل ، ثم يليه " منتن " - بكسر التاء
 - وأقلها : " منتن " ^(٣) و حكى أن من قال : إن " منتن " من

(١) الخصائص: ١٢ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر الكتاب: ١٠٩ / ٤ .

(٣) بضم التاء اتباع لضمه الميم . ينظر الاتصاف: ٧٣٧ / ٢ ، والأشباه والنظائر: ١١١ / ١

قولهم: "انتن" و"مِنْتِن" من قولهم: "ننُّ الشيء"، فذلك لكنه منه (١).

وفيما قاله ابن جنى نظر، فقد ذكر سيويه: أن "مِنْتِن"، ومغيرة "من قولهم: "أنتن، و أغار (٢) " وإلى هذا - أيضا - ذهب الأنباري، قال في الإنصاف: (ألا ترى أنهم قالوا: "مِنْتِن"، فضموا التاء لضمة الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة، لأنه من "أنتن" فهو "منتن"، كما تقول: أجمل فهو مجمل، وأحسن فهو محسن، إلا أنهم ضموها للإتباع.

وكذلك قالوا فيها أيضا: "مِنْتِن" فكسروا الميم إتباعا لكسرة التاء.

وكذلك قالوا: "المغيرة" فكسروا الميم إتباعا لكسرة الغين، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة، لأنه من أغار على العدو أغار (٣).

١ - راجع الخصائص: ٢ / ١٤٣

٢ - ينظر الكتاب: ٤ / ٢٧٣

٣ - الاتصاف: ٢ / ٧٣٧

وعلى هذا فما نسمعه اليوم من لغات - في بعض
البلدان العربية - كما في قولهم : " محسن " في " محسن " و "
متعب " في " متعب " و " مقرن " في " مقرن " و " منعم " في
" منعم " و " مشرف " في " مشرف " ونحو ذلك ، له وجه
في العربية .

والإتباع في " أجوءك ، وأنبوك ، ومنن " شاذ .
قال الرضى : (وأما " المغيرة " في " المغيرة " فشاذ شذوذ "
منن " في " المنن " و " أنبوك ، وأجوءك " في " أنبوك ،
وأجئك " .

فلم يقولوا قياسا عليه : " أبوعك ، وأقروك " في أبيك " و "
أقرك " (١) .

وذكر ابن عصفور (٢) أن " منخر " قد يكون مما أتبع فيه ،
والأصل فيه : " منخر " بفتح الميم ونقل عن سيويه إجازة
الوجهين .

كما ذكر أن " منن " و " مغيرة " ، كسرت الميم منهما لما
بعدها ، والأصل : " منن " و " مغيرة " .

١ - شرح الشافية: ٤١ \ ١

٢ - راجع المتع: ٧٨ \ ١

ووافق سيويه^(١) في أنهما من " أنتن " و " أغار " .
وقال ابن يعيش : (" مِنتنِ " و " مِنِحِرِ " بكسر الميم ، إتباعا
لما بعدها^(٢)) .
ومن الإتياع - أيضا - قولهم : " يَسْرُوعُ^(٣) " بضم الياء ،
إتباعا لضمة الراء .
وقولهم : " الأسود بن يعفر " ، فضموا الياء إتباعا لضمة الفاء
، والأصل الفتح .
وقولهم : " هو أخوك لِأَمِّكَ " بكسر الهمزة إتباعا لكسر اللام
، قال - تعالى - : " فَلِأُمَّهَ الثَّلَاثِ^(٤) " في قراءة من قرأ بكسر
الهمزة^(٥) .

١ - ينظر الكتاب : ٤ \ ٢٧٣

٢ - شرح المفصل : ١٢٩ \ ٧

٣ - دابة حمراء تكون في الرمل

٤ - سورة النساء من الآية : ١١ ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وكذلك قوله -تعالى -

:" حتى يبعث في أمها رسولا " - سورة القصص من الآية : ٥٩ - وقوله تعالى - " في أم

الكتاب " الزخرف أية رقم ٤ . فحمزة والكسائي يكسران الهمزة في المفرد والجمع في

الوصل خاصة ، وتفرد حمزة بكسر الميم مع الهمزة في الجمع حيث رقع ، وذلك إذا كان

قبل الهمزة كسورة أو ياء ، كما في قوله - تعالى - : " في بطون أمهاتكم " بالنحل والنور

والنجم ، وقوله تعالى : " بيوت أمهاتكم " بالنور ، فتبع حركة الميم حركة الهمزة ، فكسرة

الميم تبع التبع . وانظر القراءة في كتاب الكشف : ٣٧٩ \ ١ ، والاتحاف : ١١ \ ٥٠٤

٥ - ينظر الانصاف : ٢ \ ٧٣٧ ، ٧٣٨

المبحث الثاني

الإتباع في حركة همزة الوصل مع الفعل .

ذهب البصريون : إلى أن أصل حركة همزة الوصل الكسر ، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها - كما في " ادخل " - إتباعا لئلا يخرج من كسر إلى ضم . لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على " فعل " بكسر الفاء وضم العين .

وذهب الكوفيون : إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل ، أن تتبع حركة عين الفعل ، فتكسر في نحو : " اضرب " إتباعا لكسر العين ، وتضم في نحو : " ادخل " إتباعا لضم العين . وأورد على قول الكوفيين : عدم الفتح في نحو : " اعلم " . وأجيب بأن الهمزة لو فتحت في مثل هذا ، لالتبس الأمر بالخبر في حالة الوقف .

وذهب بعض الكوفيين : إلى أن الأصل في همزة الوصل ، أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين^(١) .

(١) ينظر الانصاف : ٢ / ٧٣٧ ، والاشعوري مع حاشية الصبان : ٤ / ٢٧٩ .

وتضم همزة الوصل إبتاعا ، في كل فعل ضم ثالثه ضما متأصلا ، نحو : " اكتب " ، وادخل ، واخرج ، واقتل " و " استضعف ، و انطلق به " ، مبينين للمفعول .

والضم هنا واجب لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، وهو خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، وليس بينهما إلا حرف ساكن، فضمت الهمزة إبتاعا للحرف الثالث ، لان الحاجز بينهما السكون ، وهو غير حصين .

وحكى قطرب على سبيل الشذوذ: "اقتل" بكسر الهمزة على الأصل^(١) .

وحكى ابن جنى عن بعضهم : كسر الهمزة قبل الضمة الأصلية وهي لغة شاذة^(٢) .

ووجهه : أنه الأصل ، ولم تلتق الكسرة والضمة ، لفصل الساكن بينهما .

١ - ينظر ابن يعيش: ١٣٧ \ ٩ ، والتصريح : ٢٦٥ \ ١ ، وراجع شرح قطر الندى

ص ٤٦٩

٢ - ينظر الهمع : ٢١١ \ ٢

والوجهان مرجعهما إلى الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به^(١) .

فإن لم يكن ضم الثالث لازما كسرت الهمزة كما في " ارموا " و " اقصوا " لأن ضمة الثالث في هذا ونحوه عارضة ، وأصل حركته الكسر ، إذ الأصل : إرْمِيُوا ، واقْضُوا ، فاستثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها ، فالتقى ساكنان : الياء وواو الضمير . فحذفت الياء ، وضمت العين لتصح الواو الساكنة ، فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت^(٢) .

وقد يرجح الضم على الكسر ، فيما جعل ضمة عينه كسرة ، كما في " اغزى " ، بضم الهمزة زاحجا ، وبكسرها مرجوحا ، والأصل : اغزوى ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فالضم نظرا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة ، والمقدر كالموجود ، والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة .

١ - ينظر التصريح : ٣٦٥\٢ ، والصابان : ٢٧٨\٤

٢ - ينظر ابن يعيش : ١٣٧\٩

فمرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض ، وعدمه^(١) .
 قال ابن مالك : (فإن عرض فيما يلي الساكن - الذي جيء
 لأجله بها - ضمة لازمة ، ضمت هي إبتاعا وتخلصا من تتابع
 كسر وضم .
 وبعض العرب يغتفر ذلك ، لأجل الانفصال بالساكن .
 والضم هو المأخوذ به ، حتى في نحو " اغزى " إبتاعا للضمة
 المنوية قبل الياء^(٢)) اهـ .

١ - بظن التصريح بمضمون التوضيح، وشرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٧٦، وراجع شرح

قطر الندى ٤٦٩ .

٢ - شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٦٦ . وراجع الهمع: ٢١١/٢ . وانظر المختص

لابن جني ٢/٢٨٦، ٢٨٧ . وانظر: إعراب القرات الشواذ للعكبري ١٢/١٢ هـ

المبحث الثالث

الإتباع في أكثر من كلمة

المسألة الأولى

إتباع حركة آخر الكلمة حركة أول

الكلمة التي بعدها وعكس ذلك

قرىء قوله -- تعالى -- : " الحمد لله ^(١) " ، بكسر الدال
اتباعاً لكسرة لام الجر بعدها ، وهى قراءة الحسن ، وزيد
بن على ، ورؤية ^(٢) .

وعلى هذا فقد اتبع حركة الحرف الأخير، من الكلمة الأولى،
لحركة الحرف الأول من الكلمة الثانية .

وقراءة الجمهور : برفع " الحمد " على الابتداء ، وخبره ما
بعده .

وقد جاء ما هو عكس ذلك ، أعني : إتباع حركة الحرف
الأول من الكلمة الثانية ، لحركة الحرف الأخير من الكلمة

(١) سورة الفاتحة والكهف من الآية: ١ .

(٢) ينظر القراءة في مختصر شواذ القرآن ينظر ابن يعيش ٩ ، وإتحاف فضلاء البشر " ١١

٣٦٣ ، ٢٠٨ \ ٢ ، والاتصاف : ٧٣٨ \ ٢ ، ينظر ابن يعيش : ١٢٩ \ ٧ .

الأولى ، وعلية قراءة : " الحمد لله^(١) " بضم لام الجر إتباعا
 لحركة الدال . وهى قراءة إبراهيم بن أبي عبلة .
 ومن هذا _ أيضا _ قراءة : " والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِجْكِ^(٢) "
 بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء " ذات " _ على أحد
 التوجيهات ، إذ لا يوجد في كلامهم " فَعَلَ " - ولم يعتد
 باللام الساكنة ، لأن الساكن حاجز غير حصين .
 وقيل : هذه القراءة من تداخل اللغات ، لأنه يقال : " حُبْكِ " _
 بضم الحاء والباء _ و " حَبِكِ " بكسرهما ، فركب القارئ
 منهما هذه القراءة .

قال بن جنى : أراد أن يقرا بكسر الحاء والباء ، فبعد نقطه
 بالحاء مكسورة ، مال إلى القراءة المشهورة ، فنطق بالباء
 مضمومة^(٣) .

١ - ينظر مختصر شواذ القرآن ينظر ابن يعيش ٩ ، واد تصاف : ٢ \ ٧٣٨
 ٢ - سورة الذاريات الآية : ٧ . وانظر القراءة في شرح الشافية للرضي : ١ \ ٣٨ ، وشرح
 الكافية الشافية : ٤ \ ٢٠٢١ . ونسبها الصبان لأبي السمال . ينظر حاشيته : ٤ \

٣ - ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ \ ٢٠٢١ ، والاشموني : ٤ \ ٢٣٨ ، ٢٣٩

واعترض هذا : بأن التداخل في جزيء الكلمة الواحدة غير معهود، إنما المعهود التداخل في الكلمتين ، نحو " كدت " بضم الكاف "أكاد" _ فإن " كدت " بالضم _ على لغة من قال : "كاد يكون " ، و " أكاد " على لغة من قال : "كاد يكاد"^(١) كما ذكر ابن مالك^(٢) : أن هنا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة . ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه ، لإمكان عروض أمثال ذلك منه .

كما أن هناك فرقا بين " حُبك " - بالضم - و " حَبك " - بالكسر - ، إذ الأول جمع ، والثاني مفرد ، والتركيب من مفرد وجمع بعيد . قال : (وفي تركيب " حُبك " من اللغتين - إن ثبت - نظر لأن " الحُبك " جمع " الحَباك " وهو الطريقة في الرمل ونحوه .

و " الحَبك " - بكسرتين - إن ثبت فهو مفرد مع بعده لأن " فعلا " قليل . حتى أن سيويه قال : لم يجيء منه إلا

١ - ينظر حاشية الصبان : ٤ \ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

٢ - ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ \ ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

"إِبِل" ويعد تركيب اسم من مفرد و جمع^(١) اهـ .
وعلى هذا فالتوجيه الأول القائل باتباع حركة الحاء لحركة
الطاء ، أحسن لسلامته من كثرة الاعتراضات التي وجهت
للثاني .

واعترض أبو حيان على التوجيه الأول : بأن أداة التعريف
كلمة منفصلة ، ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين
اتباعاً لضم ثالثه ، وفي نحو: " إِنْ الْحُكْمُ ^(٢) " و " قُلِ الرُّوحُ ^(٣) " .
و " غُلِبَتِ الرُّومُ ^(٤) " ولم يلحقوها بـ " قُلِ انظُرُوا ^(٥) " .
فالساكن المذكور حاجز حصين ، على انه لا يجزى في غير
الآية^(٦) .

١ - ينظر شرح الشافية للرضي : ٣٩ \ ١

٢ - سورة الأنعام من الآية : ٥٧

٣ - سورة الإسراء من الآية : ٨٥

٤ - سورة الروم الآية : ٢

٥ - سورة يونس من الآية ١٠١

٦ - ينظر حاشية الصبان : ٢٢٩ \ ٤

المسألة الثانية

الإتباع فيما حرك لأجل الساكنين

الأصل في كل ساكنين التقياً أن يحرك الأول منهما بالكسر ، نحو " قامت الجارية " ، و " قل الحق " و " بع الثوب " و " رأيت عمراً الفاضل " ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعدة ، وذلك حين يلي ثاني الساكنين ضمة لازمة ، كما في قوله - تعالى - " وقالتُ اخرج^(١) " ، فيجوز ضم التاء إتباعاً لضمة الراء في " اخرج " إذ ليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، وكذلك قوله - تعالى - " وعذابُ . اركض^(٢) " ، يجوز ضم التنوين إتباعاً لحركة الكاف ، لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين^(٣) .

(١) سورة يوسف من الآية : ٣١ ، وقرا بكسر التاء أبو عمرو وعاصم ، وحمزة ويعقوب .

ينظر إتخاف فضلاء البشر : ١٤٦ \ ٢ .

(٢) سورة ص من الآية : ٤٢ ، ٤١ ، وقرا بكسر تنوين "عذاب" أبو عمرو وقبيل وابن

ذكوان . ينظر الإتخاف : ٤٢١ \ ٢ .

(٣) ينظر ابن يعيش : ١٢٧ \ ٩ ، وعتقود الزواهر ص ٤٦٦ ، شرح الكافية الشافية : ٤ \

فإن كان ما بعد الساكن الثاني مضموما ضما عارضا ، كسر
 أول الساكنين كما في نحو : " زيدَ ابْنُكَ " ، و " زيدَ اسْمُكَ " ^(١)
 وقال الجرمي : حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة ،
 وعليها قرئ " قل هو الله أحدٌ . الله الصمدُ " ^(٢) .

١ - سورة الإخلاص من الآية ١، والآية ٢، وهي قراءة نصر ابن عاصم وأبو

عمرو، ورويت عن عروة رضى الله عنه. ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٨٣

٢ - ينظر الجمع: ٢ / ١٩٩

المسألة الثالثة

إتباع المنادى الموصوف حركة الصفة كما

في نحو " يا زيد بن عمرو " .

إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن^(١) ، متصلا مضافا إلى علم ، نحو " يا زيد بن عمرو " ، جاز فيه الضم على الأصل ، وجاز فيه الفتح ، إما : على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما شيئا واحدا كـ " خمسة عشر " وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر .

أو على إقحام " ابن " وإضافة " زيد " إلى " عمرو " لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه للملاسته إياه .

أو على الإتيان لفتحة " ابن " ، إذ الحاجز بينهما ساكن ، فهو غير حصين ، وعليه اقتصر ابن مالك في التسهيل^(٢) .
وقال ابن كيسان : هو أكثر في كلام العرب .

(١) لم يشترط الكوفيون كون الوصف ابنا. بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء

في باب "لا" نحو: "لارجل ظريف" بفتحها، فيجوز ذلك هنا، وانشدوا:

فما كعب بن إمامة وابن سعدى.. بأجود منك يا عمر الجوادا .

بفتح "عمر، والجوادا" والقوافي منصوبة: ينظر التصريح: ١٦٩\٢، والاشموني: ٣\

وزعم المبرد^(١) أن الضم أجود .
 والمختار عند البصريين - غير المبرد - الفتح لخفته ومنه
 قوله^(٢) :

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ / سَرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٣) .
 ففتح ميم " حكم " مع أنه منادى مفرد معرفة ، وذلك لأنهم
 جعلوها كالاسم الواحد فلما فتحوا نون " ابن " من حيث
 كان مضافا ، فتحوا أيضا ميم " حكم " لأنهم لما أضافوا "
 ابنا " كأنهم قد أضافوا ما قبله . ولذلك من شدة انعقادهما
 شبهه سيبويه^(٤) حركة الدال من " زيد " بحركة الراء من "
 امرئ "

١ - ينظر المقتضب: ٤٠٤، ٢٣٢، ٢٣١

٢ - رجز، نسيه بعضهم ألي رؤبه، قال العيني: والصواب انه لرجل من بني الحر ماز .
 اللغة: "الجارود" السيل الذي يجرد ما مر به، ولقب به جد المدوح لانه أغار على قوم
 فاسترق كل أموالهم. "السرادق": الخباء الذي يعد فوق صحن الدار. و"المجد" العز
 والشرف . والشاهد في قوله: " يا حكيم"، حيث يجوز فيه الضم على الأصل، والفتح
 على الاتباع، وهو اختيار البصريين. من مواضع الكتاب: ٢٠٣\٢، والمقتضب: ٤\٤
 ٢٣٢، والأصول: ١١\٣٤٥، وابن يعيش: ٥\٢، وواضح المسالك: ٤\٢٢
 ، والتصريح: ١٦٩\٢، والاشموني: ١٤٢\٣.

٣ - ينظر الاشموني مع حاشية الصبان: ١٤١\٣، ١٤٢، وراجع التصريح: ١٦٩\٢،
 والهمع: ١٧٦\١.

٤ - ينظر الكتاب: ٢٠٣\٢، ٢٠٤.

وحركة النون من " ابنم " فكما أن الراء من " امرئ " تابعة
 للهزمة ، والنون تابعة للميم ، كذلك أتبعوا الدال من " يا
 زيد بن عمرو " النون من " ابن " لان الصفه والموصوف
 كالصلة والموصول ، وانضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال ،
 فقوى الاتحاد ، ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول
 ويبدأ بالثاني . فيقال : " ابن فلان " .

وفي اتباع الموصوف للصفة نوع من الغرابة ، لان حق الصفة
 أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهاهنا قد تبع الموصوف
 الصفة ، والعلة في ذلك جعلهما - لكثرة الاستعمال -
 كالاسم الواحد^(١) .

وحكى الأخفش تبعية حركة " ابن " لضممة " زيد " فتقول "
 يا زيد بن عمرو " كما تبعت حركة " زيد " لحركة " ابن "
 في الفتحة ، حين قالوا : " يا زيد بن عمرو^(٢) " وما حكاه
 الأخفش نظير قراءة من قرأ : " الحمد لله^(٣) " - بضم اللام
 - في تبديل حركة بأثقل منها ، وفي كون ذلك من كلمتين ،

١ - ينظر ابن يعش : ١٢ / ٥

٢ - ينظر الارتشاف : ١٢٣ / ٣

٣ - سورة الفاتحة والكهف من الآية : ١ ، وهي قراءة إبراهيم بن أبي علبة ، وقد مر

الحديث عنها في المسألة الأولى من المبحث الثالث .

وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه مخالف في كونه إتباع معرب لمبنى ، و" الحمد لله " بالعكس^(١) .

وإذا لم تكن ضمة المنادى ظاهرة - كما في " يا موسى بن زيد " - فقال ابن مالك : يتعين تقدير الضمة ولا ينوى بدلها فتحة ، إذ لا فائدة في ذلك .

وأجاز الفراء^(٢) في " عيسى " - من قوله - تعالى - " يا عيسى بن مريم^(٣) " - تقدير الضمة والفتحة^(٤) .

وقيل : ألف " عيسى " في موضع فتح ، حملا على أشيع القولين^(٥) .

والوصف بـ " ابنة " كالوصف بـ " ابن " في ذلك - لأن " ابنة " بزيادة التاء - نحو " يا هند بنت عمرو " بضم " هند " وفتحها إتباعا لـ " ابنة " لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين ، وتاء التأنيث في حكم الانفصال .

١ - ينظر البصريح : ٢ / ١٦٩ .

٢ - ينظر معاني القرآن له : ١ / ٣٢٦ .

٣ - سورة المائدة من الآية : ١١٦ .

٤ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، واتمخ : ١ / ١٧٦ .

٥ - ينظر الارتشاف : ٣ / ١٢٣ .

ولا أثر للوصف ب " بنت " - عند جمهور العرب - فنحو " يا هند بنت عمرو " واجب الضم ، وممتنع الفتح لتعذر الإتياع ، لان بينهما حاجزا حصينا ، وهو تحرك الباء الموحدة ، وجوزه أبو عمرو بن العلاء ، سماعا بناء على الفتح للتركيب^(١) .

وذهب الفارسي - وتبعه الزمخشري وابن يعيش - إلى أن نحو " زيد بن عمرو " - عند قصد النعت في غير النداء - حركة المنعوت فيه حركة إتياع .

قال ابن يعيش : (فإذا قلت " هذا زيد بن عمرو ، وهند ابنة عاصم " ، ف " هذا " مبتدأ ، و " زيد " خبر ، وما بعده نعته ، وضمة " زيد " ضمة إتياع لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسماً واحداً ، وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النصب تقول : " رأيت زيد بن عمرو " فتفتح الدال إتياعاً لفتح النون ، وتقول في الجر " مرت بزید بن عمرو " فتكسرا لدال من " زيد "

اتباعاً لكسرة النون من "ابن عمرو"^(١) . ورد ابن مالك
 مذهب الفارسي ، معللاً ذلك بالإجماع على فتح الجرور الذي
 لا ينصرف ، قال في شرح التسهيل - نقلاً عن ابن برهان -
 " (وزعم الفارسي أن نحو : " زيد بن عمرو " - عند قصد
 النعت في غير النداء - مركب ، وأن حركة المنعوت حركة
 اتباع ، كحركة ميم " مرء " على لغة من قال : " هذا مرؤ " ،
 و " رأيت مرأاً " ، و " مررت بمرئٍ " .
 وليس ما رآه - في هذا - صحيحاً ، للإجماع على فتح
 الجرور الذي لا ينصرف ، نحو : " صلى الله على يوسف بن
 يعقوب " . (ذكر هذا ابن برهان رحمه الله) .^(٢)

١ - ينظر شرح المفصل : ٦٧٢ ، وراجع : ٥٧٢

٢ - شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩٥ \ ٣ .

المبحث الرابع

الإتباع في الحروف

المسألة الأولى

إتباع " اليزيد " لـ " الوليد " في زيادة " أل "

اختلف في دخول " أل " على " يزيد " .

ف قيل : للتعرف ، وأنه نكر ثم أدخلت عليه " أل " كما ينكر

العلم إذا أضيف ، ومنه قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١) .

(١) من الطويل وقائله ابن ميادة، من قصيدة يمدح بها الوليد ابن اليزيد بن عبد الملك ابن مروان.

اللغة : "الأعباء" : جمع عبء، وهو: كل ثقل من غرم او غيرة، و اراد بذلك أمر الخلافة

الشاقفة. ويروى: " بأحناء " بدل: " ابعاء "، وهو جمع "حنو" - بكسر الحاء - وهو حنو

السرّج والقتب ..

ولاخفاء في كذب الشاعر، لان الوليد هذا كان فاسقا مولعا بشرب الخمر، جبار عنيدا،

ويروى انه تفاعل يوما في المصحف ، فخرج له قوله-: " واستفتحوا وخاب كل جبار

عنيد " فمزق المصحف وانشد :

تقدد كل جبار عنيد.. فيها انا ذاك جبار عنيد.

إذا ما حنت ربك يرم حشرو.. فقل يا ربى مزقنى الوليد

والشاهد في البيت: ادخال " أل " في العلمين، بتقدير التكثير فيها.

وقيل: "أل" في "اليزيد" زائدة لاتباعه "الوليد". =

والى هذا ذهب الزمخشري وتبعه ابن يعيش^(١) .
 واعترض هذا القول بأنه "يزيد" وان نكر فهو لا يقبل "أل"
 نظرا إلى أصله وهو الفعل : والفعل "أل" المعرفة ، بخلاف
 العلم إذا نكر^(٢)
 وقيل : دخولها في "اليزيد" ضرورة ، سهلها تقدم ذكر
 " الوليد" ، فيكون دخولها للمشاكلة^(٣) .
 وهذا القول هو ما تميل إليه النفس ، لسلامته من
 الاعتراضات ، ولأن إتياع " اليزيد " لـ "الوليد" _ في
 دخول "أل" _ حسن ذلك
 قال السيوطي _ نقلا عن ابن جرير _ : (حسن دخول اللام
 في "اليزيد" الإتياع لـ "الوليد"^(٤))

= من مواضعه: ابن يعيش: ٤٤\١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤١\١، ومغنى اللبيب:

١١\٥٢، والتصريح: ١١\١٥٣، والأشعري: ١١\٩٦، ١٧٣. وانظر شعر ابن

ميادة ص ١٢٩ تحقيق جنا جميل.

١ - ينظر ابن يعيش: ٤٣\١، ٤٤

٢ - ينظر التصريح: ١\١٣٥، والصبان: ١\١٨٤

٣ - ينظر أوضح المسالك: ١\١٦٥، ١٦٦، والأشعري مع حاشية الصبان ك١\١٨٣

١٨٤،

٤ - الأشباه والنظائر: ١\١٢

المسألة الثانية

تنوين كلمة إتباعاً لأخرى منونة صحبتها

قد تنون الكلمة التي لا تستحق التنوين ، وذلك لإتباعها كلمة أخرى في السياق منونة ، ومن ذلك تنوين : " سبأ " ، و"سلاسل" ، و"ولايغوث ويعوق " .

فمثال تنوين "سبأ" قوله _ تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ نَبِيًّا يَقِينٍ ﴾^(١) ، وقد اختلفت القراء في "سبأ" هنا ، وفي سورة سبأ في قوله تعالى : " لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ ^(٢) " فقرا السبزي وأبو عمرو "من سبأ" بفتح الهمزة من غير تنوين ، ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه اسم للقبيلة أو البقعة .

وقال الزجاج : هو اسم مدينة بقرب "مأرب" .
وقرا قنبل بسكون الهمزة ، كأنه نوى الوقف و أجرى الوقف مجراه .

ويجوز أن يكون أسكن تخفيفاً لتوالى سبع متحركات .

(١) سورة النمل من الآية : ٢٢ .

(٢) سورة سبأ من الآية : ١٥ .

والإسكان في الوصل بعيند ، غير مختار ولا قوى^(١) .
 قال في المبسوط: (وهو غلط ، وقال أبو بكر الهاشمي :
 من ذكر ذلك عن أصحابنا فقد غلط ولم يضبط^(٢) .)
 وقال ابن مجاهد : (وقرأت على قنبل عن النبال : " من سَبَأُ
 بنياً " ، ساكنة الهمزة ، وكذلك في قوله : " لِسَبَأُ في مسكنهم " ،
 وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي اليزيد ، عن شبيل
 عن ابن كثير .

وهو وهَم ، والصواب رواية البزى : " من سَبَأُ " مفتوحة
 الهمزة ، مثل أبي عمرو ، وكذلك : " لِسَبَأُ " في سورة سبأ^(٣) أهـ
 وقرا الباقون بالكسر والتنوين ، وعلى هذه القراءة فهو
 مصروف .

وخجة من صرفه : أنه جعله اسماً للحى^(٤) .
 أو يكون تنوينه على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف ،
 إتباعاً لما بعده ، وهو الوجه لتسلامته من التكلف .

١ - ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١٥٥ \ ١٥٦ ، وإتحاف فضلاء

البشر: ٣٢٥ \ ٢ .

٢ - المبسوط في القرات العشر ص ٢٧٨

٣ - كتاب السبعة ص ٤٨٠

٤ - ينظر الكشف من وجوه القرات السبع: ١٥٦ \ ١٥٦ ، وإتحاف: ٣٢٥ \ ٢ .

ومثال: تنوين " سلاسل " قوله _ تعالى _ : " إِنَّا أَعْتَدْنَا
لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " (١)

واختلف فيها القراء _ أيضا _ فنافع وهشام من طريق
الحلواني ، والشذائي عن الداجوني ، وأبو بكر والكسائي وأبو
جعفر ورويس ، من طريق أبي الطيب ، بالتنوين .

وحجة من نون : التناسب ، لأن ما قبله منون منصوب ،
فشاكل به ما قبله من رؤوس الآي ، لأنها بالألف وان لم تكن
رأس آية (٢) .

أو يكون نون إتباعا لتنوين ما بعده ، لقصد الازدواج
والمشاكلة ، وهو الوجه (٣) .

فجاء كذلك على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف ، وهي
لغة لبعض العرب ، ولاسيما الجمع ، فإن سببه ضعيف لشبهه
بالمفرد في جمعه ، كـ " صواحيب يوسف " و " نواكس
الأبصار " ، ولهذا جوز بعضهم صرفه مطلقا ، كما قيل :
والصرف في الجمع أتى كثيرا . . . حتى ادعى قوبه التخيرا

١ - سورة الإنسان الآية: ٤

٢ - ينظر الإتحاف: ١٢ / ٥٧٦ ، وراجع الحجة في القرات السع ص ٣٥٨

٣ - ينظر الأشباه: ١١١ / ١ ، وروح المعاني: ٢٩ / ١٥٣

وصرف " سلا سلا " ثابت في مصاحف المدينة ومكة
والكوفة والبصرة ، وفي مصحف أبي وعبد الله بن مسعود^(١)
قال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن بعض العرب يصرفون
جميع ما لا ينصرف إلا أفعال التفصيل .
وقال الأخفش : يصرفون مطلقا ، وهم بنو أسد ، لأن الأصل
في الأسماء الصرف .

والوقف في هذه القراءة ، بالألف بدل التنوين ، وعن الحسن
والشبوذي كذلك .

ووجه الزمخشري هذه القراءة على وجهين :

الأول : أن تكون هذه النون بدلا عن حرف الإطلاق ،
ويجري الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن يكون صاحب القراءة ممن ضري برواية الشعر
ومرن لسانه على صرف غير المنصرف .
وفيما ذهب إليه الزمخشري نظر .

فالإبدال من حروف الإطلاق في غير الشعر قليل ، كيف
وضم إليه إجراء الوصل مجرى الوقف .

١ - ينظر روح المعاني : ١٥٣ ، ١٥٤ ، وراجع التفسير الكبير للفخر الرازي : ٣٠ .

وهذا يضعف الوجه الأول من توجيهه ، كما أنه يترتب على
الوجه الثاني من توجيهه : تجويز القراءة
بالتشهي دون سداد وجهها^(١) .

والوجه ما ذكرناه سابقا .

وقرأ الباقيون بالمتع من المنصرف على الأصل بلا تنوين ،
لكونه جمع تكسير بعد ألفه حرفان كـ "مساجد" ، وهو
رواية زيد عن الدواجوني .

واختلف هؤلاء في الوقف ، فمنهم من وقف بالألف ، ومنهم
من وقف بغير ألف .

وحجة من وقف بالألف : أنه اتبع خط المصحف ، لأن
الألف فيه ثابتة في المصحف . وحجة من وقف بغير ألف :
أنه لما لم يثبت فيه في الوصل تنوين ، لم يثبت فيه في الوقف
ألف^(٢) .

١ - ينظر روح المعاني: ١٥٣\٢٩

٢ - ينظر الكشف عن وجوه القرات السبع: ٣٥٣\١٢، ٣٥٢، والإتحاف: ١٢

ومثال تنوين : "يعوثا ويعوقا" في قوله _ تعالى _ : " ولا تَدْرَنَ
وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا ^(١) " ، في قراءة
الأعمش ^(٢) .

قال ابن عطية : وذلك وهم ، لأن التعرف لازم ووزن الفعل
وفيما قال ابن عطية نظر ، لان صرف مالا ينصرف لغة عامة
العرب ، أو يكون نون إتباعا لما قبله وبعده، للتناسب ، على
حد ما قيل فيما سبق .

قال أبو حيان : _ ردا على ابن عطية _ : (وليس ذلك بوهم ،
ولم ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الاسهب العقيلي على
ذلك . وتخريجه على أحد وجهين : أحدهما : انه جاء به على
لغة من يصرف جميعا مالا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك
لغة ، وقد حكاهما الكساتي وغيره .

والثاني : انه صرفه لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، إذ
قبله : " وَدًّا وَلَا سُوَاعًا "

وبعده : " وَنَسْرًا " ، كما قالوا في صرف : " سَلَا سِلًّا " و

١ - سورة نوح من الآية: ٢٣

٢ - ينظر القراءة في : إتخاف فضلاء البشر : ٢ \ ٥٦٤ ، و شرح الكافية الشافية : ٣ \

١٥١٢ ، والبحر المحيط : ٨ \ ٣٤٢ ، والاشموني : ٣ \ ٢٧٥

"قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا^(١)". لمن صرف ذلك لمناسبة^(٢). "اهـ .
 ولا مانع من الجمع بين الوجهين . فيكون صرف على لغة
 بعض العرب ، إتباعا لما قبله وما بعده ، للمناسبة والازدواج .

١ - سورة الإنسان من الآيتين : ١٥ ، ١٦ ، وقرأ نافع وابوبكر والكسائي وأبو جعفر
 بتنوينهما معالهما كـ "سلاسل" جمعا وتوجيها ، غير أن "سلاسل" على "مفاعل"
 ، "وقوارير" على "مفاعيل" . ينظر الإتحاف : ٥٧٧\٢ .

٢ - ينظر البحر المحيط : ٣٤٢ \ ٨

المسألة الثالثة

إتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق الإدغام

جاء في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، فك الإدغام من كلمة " الأدب " ، وذلك في قوله لنسائه : " لَيْتَ شِعْرِي أَيَتَكُنَّ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدْبِ (١) تَخْرُجُ فَتَبْحُهَا كِلَابِ الْحَوَابِ (٢) " (٣)

فأظهر التضعيف وقال : " الادب " ، وقياسه : " الأدب " .

وإنما فك الإدغام فيه ، إتباعا لكلمة " الحوَاب (٤) " .

قال ابن الأثير () أراد " الأدب " ، فأظهر الإدغام ، لأجل " الحوَاب (٥) " اهـ .

١ - الأدب : الكثير الوبر ، وقيل : الكثير وبز الوجه . ينظر اللسان : " دب "

٢ - الحوَاب : منزل بين البصرة ومكة ، وهو الذي نزلته عائشة رضى الله عنها ، لما

جاءت إلى البصرة في موقعة الجمل .

وقيل موضع بئر نبحت كلابه أم المؤمنين .

وقيل : الجمل الضخم . ينظر اللسان : " حاب " والتكملة والذيل والصلة للصاغاني : ١١

٣ - ينظر الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : ٩٦/٢

٤ - ينظر الأشباه : ١١/١

٥ - النهاية في غريب الحديث : ٩٦/٢ ، وراجع اللسان : " دب "

المسألة الرابعة

إبدال الواو همزة في كلمة ، إتباعا لهمزة كلمة أخرى صحبتها

جاء في حديث لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - إبدال الواو همزة في كلمة " مأزورات " ، إتباعا للهمزة التي في كلمة " مأجورات " ، وذلك في حديث رواه ابن ماجه عن علي كرم الله وجهه قال : " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة جلوس ، فقال : ما يجلسكن ؟ قلن : نتظر الجنازة ، قال : هل تغسلن ؟ قلن : لا ، قال : هل تحملن ؟ قلن : لا ، قال : هل تدلين فيمن يدلي ؟ قلن : لا ، قال : فارجعن مأزورات ^(١) غير مأجورات ^(٢) " .

فقال : " مأزورات " ، والقياس : " موزورات " _ بالواو _ لأنه من " الوزر " وهو الإثم ، لا من " الأزر " _ بالفتح _ وهو القوة ، لكنه همز إتباعا لـ " مأجورات " ^(٣) .

١ - آى : آثام .

٢ - ينظر الحديث في سنن ابن ماجه : ١ / ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، باب ماجاء في أتباع النساء الجنائز ، حديث رقم (١٥٧٨) ، والنهية : ٥ / ١٧٩ ، ١٨٠ وكشف الخفا : ١ / ١٠٨ ، ١٠٧ .

٣ - ينظر كشف الخفا : ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، وراجع النهاية في غريب الحديث : ١٧٩ / ٢ .

قيل : مآزور غير مأجور ، لما قابلوا " الموزور " بـ
 " المآجور " ، قلبوا الواو همزة ، ليأتلف اللفظان ويؤدوجا .
 وقيل : هو على بدل الهمزة في " أزر " .
 وليس بقياس ، لأن العلة التي من أجلها همزت الواو في " وُزِرَ " ،
 ليست في " مآزورات " ^(١) .

المسألة الخامسة

إبدال الواو ياء في كلمة إتباعا لياء في كلمة أخرى صحبتها

أبدلت الواو ياء في كلمة ، " تَلَيْتَ " ، إتباعا لـ " الياء " التي في كلمة " دَرَيْتَ " ، وذلك في حديث عذاب القبر ، فقد روى عن رسول الله عليه وسلم _ " أن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد صلى الله عليه وسلم - وما جاء به ، فيقول : لا أدري ، فيقال : لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ ولا اهتديت (١) " .
 ومعنى : " ولا تَلَيْتَ " : ولا تلوت ، أي : لا قرأت ولا درست من تلا يتلو ، وإنما قالوا : " تليت " بالياء - إتباعا لـ " دريت " ليتناسب اللفظان ويزدوجا ، كما قالوا : " إني لآتيه بالغدايا والعشايا " ، وتجمع " الغداة " على " غدوات " ، ولكن قيل بـ " الغدايا " من اجل " العشايا " ، ليزدوج الكلام :
 وكان يونس يقول : إنما هو " ولا أَتَلَيْتَ " ومعناه في كلام العرب : أن لا تُتَلَى إبله ، أي : لا يكون لها أولاد تتلوها .

١ - ينظر الحديث في سنن النسائي بشرح السيوطي : ٤ / ٩٨ ، والنهاية : ١٩٥ / ١ .

وقيل : " ولا اتليت " على وزن " افتعلت " من قولهم : " ما
ألوت هذا الأمر " ، أي : ما استطعت ، فكأنه قال : لا دريت
ولا استطعت ^(١) .

وقال ابن الأثير : (والمحدثون يروونه : " لا دريت ولا
تليت " ، والصواب : " ولا اتليت " ، وقيل معناه : لا قرأت ،
أي : لا تليت ، فقلبوا الواو ياء ليزدوج الكلام مع
" دريت " ^(٢) " اهـ

١ - ينظر النسان : " تلا " ، وراجع شرح قصيدة كعب لابن هشام ص ٦١

٢ - ينظر النهاية : ١٩٥/١

خاتمة

وبعد هذه الدراسة التي قمت بعملها ، عن قضية الإتياع بين الحركات والحروف. استطعت أن أخرج بنتائج كان من أهمها:

١- أن " لـدن " مينية ، وقيس أعربتها ، والغالب عليها اقترانها ب " من " ، ويجر ما بعدها إلا " غدوة " ، فيجوز نصبها ، وأجاز الكوفيون رفعها ، وفيها لغات ، منها : " لُد " بضم اللام اتبعا لضمة الدال ، بعد حذف النون .

٢- يجوز أن تتبع الفاء العين في " فعل " مما هو حلقي العين ، وذلك للتخفيف ، لأن اللسان حينئذ يعمل من جهة واحدة .

كما يجوز فيه حذف كسرة العين ، للتخفيف أيضا حتى لا ينقل من فتح وهو خفيف ، إلى كسر وهو ثقيل ، كما يجوز فيه " فعل " .

وهذا التفريع مطرد عند بني تميم ، أما الحجازيون فلا يفرعون ، وحملوا ما جاء من ذلك على أنه لغة .

٣ - يشارك " فعيل " الحلقى " العين " فعلا " في اتباع حركة فائه لحركة عينه ، نحو : " شعير " ، وقد تشبه القاف بالخاء في هذا النوع ، لقربهما منها ، كما في " النقيذ " .

وعلى هذا فقول العامة " شريف ، وجديد " ونحو ذلك ، فيه نظر ، لان عين الكلمة ليست من حروف الحلق ولا قريبة منها .

٤ - أن حركة الفاء يجوز أن تتبع حركة اللام - في الإعراب - كما في : " مرء ، وفم " ويجوز فتح الفاء فيهما مطلقا ، وضمها مطلقا ، وكسرها مطلقا .

٥ - أن " فعلة " الأسمى إذا جمع بالألف والتاء ، تبعته عينه حركة الفاء في الجمع ، وذلك بشروط .
فان كانت الفاء مفتوحة لزم فتح العين اتباعا لها ، وان كانت مكسورة جاز في العين الكسر اتباعا ، وجاز الفتح والإسكان .

وإن كانت مضمومة ، جاز في العين الضم اتباعا ،

وجاز الفتح والإسكان . فان كانت عينه حرف علة
وقبلها فتحة : نحو " بِيَّضَة " ، جاز فيه الإسكان
والفتح اتباعا ، فيقال : " بِيَّضَات ، وَبِيَّضَات " ،
وانما لم يقلب حرف العلة ألفا - حينئذ - لعروض
الفتحة .

وأجاز قطرب فتح عين الصفة ، قياسا على ما ليس
بصفة ، وذلك نحو : " كَهْلَة ، وَكَهْلَان " والمشهور :
" كَهْلَات " .

٦- أن " امرأ " فيه ثلاث لغات : الراء على كل حال
، رفعا ونصبا وجرا ، والإعراب من الهمزة وحدها .
والثانية : ضم الراء على كل حال ، والإعراب ، رفعا
ونصبا وجرا ، والأعراب من الهمزة وحدها .
والثالثة : إتباع الراء للهمزة في الإعراب ، رفعا
ونصبا وجرا . وفي " ابنم " لغتان : إحداهما : إعرابه
من النون والميم . والأخرى : إعرابه من الميم فقط ،
وبقاء النون مفتوحة على كل حال .

٧- مذهب سيوبه والفارسي وجمهور البصريين : أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأتبع فيها الآخر للآخر ، وصحح ابن مالك هذا المذهب من جهة القياس .

٨- أن الأمر والمصارع والمجزوم _ من الثلاثي المضعف، نحو "عض" ، و"فر" - يجوز فيه فك الإدغام على لغة الحجازيين ، ويجوز فيه الإدغام على لغة غيرهم ، ونسبها بعضهم إلى تميم ، وكلتا اللغتين جاء بهما القرآن الكريم . وعلى لغة تميم منهم من يتبع حركة اللام حركة الفاء ، ومنهم من يحركها بالفتحة مطلقا ، ومنهم من يحركها بالكسر مطلقا .

٩- أن "منذ" حقها أن تكون ساكنة الآخر ، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان ، فوجب تحريك الدال لالتقاء الساكنين ، وخصت بالضم إتباعا لضمة الميم ، لأن الحاجز بينهما ساكن ، فهو غير حصين .

١٠- أن "يَلِدُه" أصله : "يَلِدُه" ، فشبهوه ب "كثف" فأسكنوا اللام ، ولما كانت الدال ساكنة التقى ساكنان

، ففتحوا اللام اتباعا لحركة الياء . ومثل هذا "للة" ،
فتحت الهاء منه اتباعا لفتحة الباء .

١١- أن نحو " مغيرة " ، و " منين " ، و " منخر " ، كسرت
الميم اتباعا لكسرة العين ، ويجوز في " منن " ضم
التاء اتباعا لضم الميم ، فيقال : " منن " ، والأصل فيه :
" منين " .

وعلى هذا فما نسمعه اليوم لهجات _ في بعض البدال
العربية _ كقولهم : " محسن " ، و " متعب " ، و " مقرن
" له وجه . وذهب الرضى إلى أن " مغيرة " ، و " منين "
شاذان .

١٢- أن من الاتباع قولهم " يعفر " بضم الياء اتباعا لضمة
الفاء ، وقولهم : " هو أخوك لإمك " بكسر الهمزة
إتباعا لكسر اللام .

١٣- أن الأصل في حركة همزة الوصل الكسر ، وتضم إتباعا
في كل فعل ضم ثالثه ضما متأصلا ، وحكى قطرب
على سبيل الشذوذ كسرها في هذا ، والوجهان
مرجعهما إلى الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به .

١٤- أن الحرف الأخير من الكلمة الأولى ، وقد يتبع الحرف الأول من الكلمة الثانية ، قد يحدث ما هو عكس ذلك ، كما في قراءة " الحمدُ لله " بضم الدال واللام ، وبكسرهما .

١٥- أن الأصل في كل ساكنين التقيا ، أن يحرك الأول منهما بالكسر ، وقد يعدل عن هذا الأصل لغرض الاتباع ، وذلك حين يلي ثاني الساكنين ضمة لازمة ، فيضم الأول إتباعا له .

١٦- أن المنادى إذا كان علما مفردا موصوفا بابن ، متصلا مضافا إلى علم نحو " يا زيد بن عمرو " جاز فيه الضم على الأصل ، وجاز فيه الفتح ، إما على التركيب ، أو على إقحام الصفة ، أو على إتباعه لحركة الصفة ، وحكى الأخفش تبعية حركة " ابن " لضمة " زيد " ، وهو نظير قراءة " الحمدُ لله " بضم اللام إتباعا لضمة الدال .

١٧- زعم الفارسي أن نحو : " زيد بن عمرو " - عند قصد النعت ، في غير النداء - مركب ، وأن حركة المتبوع

فيه حركة إتياع ، كحركة ميم " مرء " . ورد ابن مالك مذهبه .

١٨- أن اللام زيدت في " اليزيد " ضرورة إتياعا لزيادتها في " الوليد " .

وقيل : زيادتها للتعريف ، واعتراض بأن " يزيد " لا يقبل التعريف ، لأن أصله الفعل .

١٩- أن بعض الكلمات الممنوعة من الصرف دخلها التنوين ، اتباعا لكلمة أخرى صحبتها في السياق ، وجاء

التنوين في هذا على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف

٢٠- قد يفك إدغام كلمة تستحقها الإدغام ، اتباعا لكلمة

أخرى ، كما في " الأدب " حين صحبت " الخوَاب " .

٢١- قد تبدل الواو همزة أو ياء ، إتياعا لهمزة أو ياء في

كلمة أخرى صحبتها ، كما في حديث : " ارجعن

مأزورات غير مأجورات " ، وحديث " لا ذَرَيْتَ ولا

تَلَيْتَ " .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- إتحاف فضلاء بالقراءات الأربعة عشر للبننا - تحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان - تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس - طبعة النسرة الذهبى - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٤- الأشباه والنظائر للسيوطى - تحقيق / عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٥- الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور / عبد الحسين القتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٦- الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - تحقيق الشيخ
/ محمد محيي الدين عبد الحميد -- المكتبة التجارية
الكبرى - مصر - الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ -
١٩٦١ م .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام -
تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد -- المكتبة
العصرية - صيدا - بيروت - طبعة ١٤١٩هـ -
١٩٩٨ م .

٩- تاج العروس للزبيدي - منشورات دار مكتبة الحياة
- بيروت - لبنان .

١٠- التبيان في تصريف الأسماء - تأليف الدكتور / أحمد
حسين كحيل - مطبعة السعادة - الطبعة السادسة
١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .

١١- تدريج الأداني إلى قراءة السعد على تصريف
الزنجاني - للشيخ / عبد الحق سبط العلامة النووي
الثاني - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي
وشركاه - مصر .

١٢- التصريح بمضمون التوضيح .

- ١٣- تصريف الأسماء - تأليف / محمد الطنطاوى -
 مطبعة وادى الملوك - الطبعة الخامسة ١٣٧٥هـ -
 ١٩٥٥ م .
- ١٤- التعليقة على كتاب هسيويه لأبى على الفارسى تحقيق
 الدكتور / عوض بن حمد القوزى - الطبعة الأولى
 ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م - جامعة الملك سعود -
 الرياض .
- ١٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى -
 تحقيق الدكتور / محمد عبد الرحمن المفدى - مطابع
 الفرزدق التجارية - الرياض . الطبعة الأولى - الجزء
 الأول والثانى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م . والجزء
 الثالث والرابع : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م . والجزء
 الخامس والسادس : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٦- تفسير البحر المحيط لأبى حيان - دار الفكر للطباعة
 والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الثالثة -
 ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٧- التفسير الكبير للفخر الرازى - الطبعة الثانية -
 الناشر دار الكتب العلمية - طهران .

١٨- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح
العربية - للحسن الصاغاني - تحقيق ومراجعة / عبد
العليم الطحاوي ، وعبد الحميد حسن - مطبعة دار
الكتب - القاهرة - ١٩٧٠ م .

١٩- تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق الأستاذ / إبراهيم
الأبياري - دار الكتب العربي مطابع سجل العرب
١٩٦٧ م .

٢٠- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى المجموعة
الشافية من علمى الصرف والخط - عالم الكتب -
بيروت .

٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك
- مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٢٢- حاشية يس على شرح التصريح - مطبعة عيسى
الحلبي بمصر .

٢٣- الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية - تحقيق
وشرح / عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة -
بيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .

- ٢٤- الخصائص لابن جنى - تحقيق / محمد على النجار -
دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٢٥- الدر اللقيط من البحر المحيط - للإمام تاج الدين
الحنفى - على هامش البحر المحيط - دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الثانية
١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢٦- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعد المؤدب -
تحقيق الدكتور / أحمد ناجى القيسى ، والدكتور /
حاتم صالح الضامن - مطبعة المجمع العلمى - العراق
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢٧- روح المعانى للآلوسى - دار إحياء التراث العربى -
بيروت - لبنان .
- ٢٨- سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى - للشيخ /
محمد محيى الدين عبد الحميد - مكتبة الرياض الحديثة
- الرياض .
- ٢٩- سنن ابن ماجه - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي -
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٣٠- سنن النسائي ، شرح الحافظ السيوطي - تصحيح
بعض أفاضل العلماء - دار إحياء التراث العربي -
بيروت .

٣١- شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ / أحمد
الحملاوي - مطبعة دار الأمل - جدة - الطبعة
الرابعة .

٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ،
- مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٣٣- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور / عبد
الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون -
مجر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة
الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٤- شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد
الزهري ، وهامشه يس - مطبعة عيسى الحلبي
وشركاه بمصر .

٣٥- شرح السعد على تصريف الزنجاني للفتازاني ،
وهامشه تدريج الأذاني للشيخ / عبد الحق سبط

العلامة النووي الثاني - دار إحياء الكتب العربية -
عيسى الحلبي وشركاه - بمصر .

٣٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، مع شرح
شواهدہ للبغدادی ، تحقيق / محمد نور الحسن ، و /
محمد الزقراق ، و / محمد محي الدين عبد الحميد -
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٧- شرح الشافية للفاضل العصام ، على هامش شرح
الشافية لنقره كار - طبع بمطبعة دار إحياء الكتب
العربية - عيسى الحلبي وشركاه - مصر .

٣٨- شرح الشافية في التصريف لنقره كار ، وبهامشه
الشرح المنسوب إلى الفاضل العصام - طبع بمطبعة
دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي وشركاه -
مصر .

٣٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن
هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد
- من دون ذكر طبعة ولا تاريخ .

- ٤٠- شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق الأساتذة /
 محمد نور الحسن ، ومحمد الزقزاق ، ومحمد محيى
 الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت -
 لبنان - طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤١- شرح الشواهد الصغرى للعيني ، على هامش حاشية
 الصبان لشرح الأشمونى - مطبعة عيسى الحلبي
 وشركاه بمصر .
- ٤٢- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ / عبد المنعم
 الجرجاوى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى
 الحلبي وشركاه - بمصر .
- ٤٣- شرح شواهد المعنى للسيوطى - تصحيح وتعليق
 الشيخ / محمد محمود الشنقيطى - منشورات دار
 مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .
- ٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق
 الشيخ / محمد محيى عبد الحميد - المكتبة العصرية -
 صيدا - بيروت .
- ٤٥- شرح قصيدة كعب بن زهير ، لابن هشام
 الأنصارى - تحقيق الدكتور / محمود حسن أبو ناجى

- مؤسسة علوم القرآن - دمشق ، بيروت -
 الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٤٦- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - تحقيق
 الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة
 الرياض الحديثة - الرياض .
- ٤٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق الدكتور
 / عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث -
 السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٨- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة
- ٤٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين - دراسة
 وتحقيق الدكتور / تركي العتيبي - مؤسسة الرسالة -
 بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٥٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري -
 تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا - مطابع دار الكتاب
 العربي بمصر .

- ٥١- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ /
 محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية -
 صيدا - بيروت - طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٥٢- عنقود الزواهر في الصرف ، لعلاء الدين علي بن
 محمد القوشجي - دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور /
 أحمد عنيفي - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة -
 الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- ٥٣- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل ، للشيخ / قطة
 العدوي - علي هامش شرح شواهد ابن عقيل
 للشيخ / عبد المنعم الجرجاوي - دار إحياء الكتب
 العربية - عيسى الحلبي وشركاه - مصر .
- ٥٤- فهارس كتاب سيويه ودراسة له - صنع الشيخ /
 محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة -
 مطبعة السعادة - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ -
 ١٩٧٥م .
- ٥٥- الكافية الشافية لابن مالك بشرحه عليها - تحقيق /
 عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث -
 السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٥٦- كتاب الجمل في النحو للزجاجي - تحقيق الدكتور/

على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت -

ودار الأمل - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م .

٥٧- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق

الدكتور / شوقي ضيف - دار المعارف - مصر -

الطبعة الثانية .

٥٨- كتاب سيبويه - تحقيق / عبد السلام هارون .

الجزء الأول : مطبعة المدني - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م .

والجزء الثاني : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة

الثانية ١٩٧٩م .

الجزء الثالث : مكتبة الخانجي - لقاهرة - من دون تاريخ

والجزء الرابع : دار الجيل للطباعة - الفجالة - الطبعة

الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - الناشر مكتبة الخانجي

بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض .

والجزء الخامس : مطبعة المدينى الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ -
 ١٩٨٣م الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى
 بالرياض .

٥٩- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبعة وغللها
 وحججها - لمكى بن أبى طالب القيسى - تحقيق
 الدكتور / محبى الدين رمضان - مؤسسة الرسالة -
 الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٦٠- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من
 الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد
 العجلونى - دار إحياء التراث العربى - بيروت -
 الطبعة الثالثة .

٦١- لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف -
 مصر .

٦٢- المبسوط فى القراءات العشر لأبى بكر أحمد بن
 الحسين الأصفهانى - تحقيق / سبيع حمزة حاكمى -
 دار القبلة للثقافة الإسلامى - جدة - مؤسسة علوم
 القرآن - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ -
 ١٩٨٨م .

- ٦٣- مجموعة الشافية لعلمي الصرف والخط ، شرح
العلامة الجاربردى ، وبهامشة حاشية ابن جماعة على
الشرح المذكور - عالم الكتب - بيروت - لبنان .
- ٦٤- المحيط فى اللغة تأليف الصاحب إسماعيل بن عباد -
تحقيق الشيخ / محمد حسن آل ياسين - عالم الكتب
- بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٦٥- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن
خالويه - عالم الكتب - بيروت .
- ٦٦- معانى القرآن للفراء - عالم الكتب - الطبعة الثانية
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٦٧- معجم الأدوات النحوية تأليف الدكتور / محمد
التونجى - منشورات مكتبة فوربيار - بنغازى -
الطبعة الخامسة ١٩٧٤م .
- ٦٨- معجم شواهد العربية تأليف / عبد السلام هارون -
الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - الناشر
مكتبة الخانجى - مصر .

٦٩- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى - رتبه
 ونظمة ليف من المستشرقين ، ونشره الدكتور أ . ي
 . ونستك - مكتبة بريل فى مدينة ليدن سنة ١٩٢٦م
 ٧٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام
 الأنصارى - تحقيق الشيخ / محمد محبى الدين عبد
 الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - طبعة
 ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٧١- الفصل بشرح ابن يعيش - مكتبة القاهرة .
 ٧٢- المقتضب للمبرد - تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق
 عزيمة - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون
 الإسلامية .

الجزء الأول ، والثالث ، والرابع : القاهرة ١٣٩٩ هـ .

والجزء الثانى : القاهرة ١٣٨٦هـ .

٧٣- المتع فى التصريف لابن عصفور - تحقيق الدكتور /
 فخر الدين قباوة - دار المعرفة - بيروت - الطبعة
 الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

للعلامة

- ٧٤- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية لطف الله
 ابن محمد الغياث - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن محمد
 شاهين - مطبعة التقدم - طبعة ١٩٨٥ م .
- ٧٥- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ /
 محمد محيي الدين عبد الحميد - من ذون ذكر تاريخ
 ولا طبعة .
- ٧٦- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد
 محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا -
 بيروت .
- ٧٧- المنصف " شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني
 " - تحقيق الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين
 - طبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ -
 - ١٩٥٤ م .
- ٧٨- الموسوعة النحوية والصرفية - تأليف الدكتور /
 يوسف أحمد المطوع - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -
 ١٩٨٤م - جامعة الكويت .
- ٧٩- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق /
 محمد محمود الطناحي ، وظاهر أحمد الزواوي -

الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ — ١٩٦٣م — الناشر
المكتبة الإسلامية.

٨٠- النهر الماد من البحر لأبي حيان ، على هامش تفسير
البحر المحيط - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -

بيروت - الطبعة الثانية : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

٨١- همع الهوامع شرح جميع الجوامع في علم العربية

للسيوطي - عني بتصحيحه السيد / محمد بدر

النعساني - دار المعرفة - بيروت - لبنان .